

المجلد: (الحادي عشر)

العدد: (الثامن عشر) يناير 2025



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم
الإنسانية والاجتماعية (IJHS)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية
والتعليم المستمر

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية

2449 لسنة 2020

بحث بعنوان:

تحليل وقياس نموذج النمو المدفوع بالصادرات في مصر خلال الفترة

(١٩٧٤م-٢٠٢٣م).

إعداد:

د. أحمد سمير أبو الفتوح يوسف.

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للدراسات النوعي بالجيزة.

د. حازم حسنين محمد.

دكتورة الفلسفة في الاقتصاد.

المخلص.

هدفت الدراسة إلى : تحليل تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي (نموذج النمو المدفوع بالصادرات) في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٢٣) لتحديد مدى تحقيق نموذج النمو القائم على التصدير في مصر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج القياس.

وخلصت الدراسة إلى: أن قيمة صادرات المنتجات بالدولار الأمريكي الثابت عام ٢٠١٠ ارتفعت من ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٧٤ إلى ١١٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٣، وزادت بنحو ٦٠ ضعف خلال فترة الدراسة. كما يتصف هيكل الصادرات المصرية بالضعف والطبيعة الأولية بسبب اعتمادها على المصادر الأولية وضعف المحتوى التكنولوجي.

كما تعد تركيا أكبر دولة مستقبلة للصادرات المصرية، بينما تعد الصين وجهة الاستيراد الأولى لمصر خلال فترة الدراسة. استخدمت الدراسة الطريقة القياسية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (طريقة اختبار الحدود) ARDL واختبار Bound.

وتبين أن هناك علاقة متوازنة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، حيث تبين أن هناك تأثير إيجابي لـ (نمو صادرات المنتجات EXPORT_G، ونسبة صادرات المنتجات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي EXPORT_TO_GDP، ونسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي CAPITAL_FORM على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أظهرت نتائج نموذج ECM أنه يمكن تصحيح الأخطاء قصيرة المدى حتى يتم العودة إلى حالة التوازن طويلة المدى. ويرجع ذلك إلى ظهور إشارة سلبية بالنتائج بلغت (٠,٢٤٥٨٢٧).
الكلمات المفتاحية (النمو الاقتصادي، الصادرات، النمو المدفوع بالصادرات، رأس المال، الاقتصادات الناشئة، مصر).

Abstract

Analysis and measurement of the export-led growth

model in Egypt during the period.(٢٠٢٣-١٩٧٤)

The study aimed to analyze the impact of exports on economic growth (export-based growth model) in Egypt during the period (1974-2023) to determine the extent to which the export-based growth model has been achieved in Egypt. The study used the descriptive analytical method and the measurement method.

The study concluded that the value of product exports in constant US dollars in 2010 increased from \$2.3 billion in 1974 to \$119.5 billion in 2023, and increased by about 60-fold during the study period.

The structure of Egyptian exports is also characterized by weakness and primary nature due to its dependence on primary sources and weak technological content. Türkiye is also the largest receiving country for Egyptian exports, while China is the first import destination for Egypt during the study period.

The results of the ECM model showed that short-run errors can be corrected until they return to long-run equilibrium. This is due to the appearance of a negative sign in the results amounting to (-0.245827).

Keywords: economic growth, exports, export-based growth, capital, emerging economies, Egypt.

تحليل وقياس نموذج النمو المدفوع بالصادرات في مصر خلال الفترة

(١٩٧٤م-٢٠٢٣م).

أولاً: مراجعة لأدبيات الموضوع وأهميته.

قدم (حسن، ٢٠١٧) أن التجارة هي المحرك نحو النمو، حيث تزيد من الاستهلاك للمنتجات على المستويين المحلي والخارجي أو الدولي، كما تساهم في توسيع السوق خاصة بالدول النامية. كذلك تعمل على تحقيق التوازن على المستويين المحلي والدولي من خلال ضمان الأسعار التوازنية لعناصر الإنتاج، والاستخدام الأمثل للموارد، وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي من خلال زيادة الأجور نسبياً، إضافة إلى كونها ميزة نسبية.

تأتي الصادرات كأداة من شأنها تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة فرص العمل بما يعزز الأجور. حيث بين المفكرون الكلاسيك مثل «آدم سميث» و«ديفيد ريكاردوا» أن الصادرات هي أحد أجنحة التجارة الخارجية، يقع على عاتقها المساهمة في تحقيق تراكم رأس المال الضروري للتنمية الاقتصادية.

وذلك بالتخصيص الأمثل للموارد، وما يترتب علي ذلك من ارتفاع للدخل الحقيقي وزيادة أوعية ومستويات الادخار، ومن ثم توفير حوافز تدفق الاستثمار، ويساعد ذلك أيضاً على اتساع السوق وتحقيق وفورات الحجم من المنتجات. وبذلك تعد أحد أهم المصادر الرئيسية للنمو

١. حسن، جمال قاسم. (٢٠١٧). قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، يونيو، ٢٠١٧.

الاقتصادي.

قدم «كينز» أن الصادرات تعد أحد مكونات الدخل القومي (Douglas, 1976)^٢ وأضاف ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية، حيث يأتي صافي الصادرات ليكون ذو تأثير كبير على الدخل ومستويات المعيشة للأفراد والمنظمات التي تقوم بالتصدير (Polak, 1947)³.

أما ما بعد الكينزية، فإن الاقتصاد ينسب دورًا بارزًا للحكومة والتجارة الخارجية كمحركين للطلب، حيث تعد الصادرات والإنفاق الحكومي من الأمثلة النموذجية لـ «الأسواق الخارجية» والتي تعتبر أساسية للقضاء على الناتج المتزايد في الاقتصادات الرأسمالية (Sawyer, 1996)^٤.

ويعرف نموذج النمو القائم على التصدير كاستراتيجية اقتصادية تركز على تعزيز الإنتاج المحلي المدفوع بالتصدير، مما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي للدول. وتتبنى الدول هذه الاستراتيجية لتطوير الصناعات المحلية غير المتقدمة، وزيادة الإيرادات الناتجة منها بالعملات الأجنبية نظير التصدير للخارج.

٢. Douglas D. Purvis & Robert P. Ford, (1976). "Exports and the Keynesian Model of the Open Economy," Working Paper 249, Economics Department, Queen's University.

٣. Sawyer, M. (1996). Kalecki on the Trade Cycle and Economic Growth. In: King, J.E. (eds) An Alternative Macroeconomic Theory: The Kaleckian Model and Post-Keynesian Economics. Recent Economic Thought Series, vol 49. Springer, Dordrecht. https://doi.org/10.1007/978-94-007-1007-1_6-8.

٤. Sawyer, M. (1996). Kalecki on the Trade Cycle and Economic Growth. In: King, J.E. (eds) An Alternative Macroeconomic Theory: The Kaleckian Model and Post-Keynesian Economics. Recent Economic Thought Series, vol 49. Springer, Dordrecht. https://doi.org/10.1007/978-94-007-1007-1_6.

وتشمل هذه الاستراتيجية تقديم حوافز للصناعات المتطورة والتي تستهدف الأسواق العالمية، مثل تخفيض الضرائب وتقديم دعم مالي للصادرات. إضافة إلى تعظيم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجه نحو الصادرات، وزيادة الإنتاجية وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة (الكواز، ٢٠٠٨).

مشكلة الدراسة.

يعاني الاقتصاد المصري - كغيره من اقتصادات دول المنطقة - من العديد من الاختلالات المزمنة على كافة الأصعدة: كالإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات، والبنية الاقتصادية المحلية، فضلاً عن الموازنات العامة الضعيفة للدولة، التشنجات السعيرية الكبيرة والتدخل الحكومي غير المنظم بالأسواق. وكل هذا يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد. كما يتسم الاقتصاد المصري بضعف قدرته على تطوير الصادرات من المنتجات التي تتخذ طابعاً أولياً بشكل كبير.

فقدت بيانات البنك الدولي أن صادرات المنتجات العالمية، بلغت ٢٦,٢ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٣، لازل الصادرات المصرية عند ١١٩,٥ مليار دولار في نفس العام. حيث لا تتجاوز ما نسبته ٠,٠٠٥ % من القيمة العالمية للصادرات. وذلك زيادتها من ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٧٤.

٥. الكواز. أحمد. (٢٠٠٨). التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سلسلة جسر التنمية، العدد ٧٣، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٨، ص ٦.

يتبين من البيانات المقدمة لعام ٢٠٢٣ عن هيكل الصادرات المصرية، أن تلك الصادرات تتسم بالتركز في بعض التخصصات؛ حيث أن ١٨٪ منها يتعلق بالوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير والمعدات الكهربائية والإلكترونية. بينما تبلغ ٦,٣ و ٥,٨ و ٥,٥ و ٥,٥ و ٥,٥٪ لكل من الأسمدة والمعادن والحديد والبلاستيك على الترتيب. وتأتي بنسبة ٥,٣ و ٤,٤٪ لكل من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن والعملات المعدنية، وذلك وفقاً لقاعدة بيانات trading economics⁶.

وعلى ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما هو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي المصري الفترة (١٩٧٤ - ٢٠٢٣)، وهل يحقق نموذج النمو المدفوع بالصادرات؟
الهدف الرئيس للدراسة.

تحليل وقياس النمو المدفوع بالصادرات لمصر الفترة (١٩٧٤ - ٢٠٢٣).

أهمية الدراسة.

الأهمية النظرية.

تكتسب الدراسة أهميتها نظرياً مما يلي:

٦. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات trading economics على الرابط التالي - <https://tradingeconomics.com/egypt/exports-by-category>

تعزيز الترابط بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ويتمثل ذلك من خلال ما يقدمه الإنتاج المصدر من تحقيق التوازن المناسب لاستخدامات الموارد المتاحة في ظل التبادل الخارجي والنهوض بقدرات الجهاز الإنتاجي.

كما يبدو الأثر الإنمائي للنشاط التصديري أيضًا فيما تتضمنه تغيرات تطوير فنون الإنتاج ونظمه وأساليبه والارتفاع بمستوى العمل البشري المتاح، وتنشيط حوافر المنافسة وذلك لتحقيق هدف تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية بتنويع التركيب السلعي، والتوزيع الجغرافي للصادرات بنحو يحقق الاستقرار، ويقضى على علاقات التبعية التي تستنزف جانب كبير من الفائض الاقتصادي، يمكن توجيهه للتنمية الاقتصادية (مهران، ١٩٩١)٧.

الأهمية التطبيقية.

وعلى الجانب التطبيقي للدراسة، تكتسب الدراسة أهميتها من:

محاولة تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي وصادرات المنتجات من السلع والخدمات بمصر الفترة (١٩٧٤ - ٢٠٢٣). إضافة لقياس/ نمذجة النمو المدفوع بالصادرات باستخدام المنهج القياسي للتحقق من أثر الصادرات على النمو الاقتصادي وبيان مدى تحقق هذا النموذج في الاقتصاد المصري.

٧. مهران، حسني حسن. (١٩٩١). تنمية الصادرات الصناعية في جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية مقارنة. كلية التجارة فرع بنها. جامعة الزقازيق. مصر.

فرضية الدراسة.

تمثلت فرضية الدراسة فيما يلي:

يوجد أثر إيجابي ومعنوي للصادرات على النمو الاقتصادي المصري.

منهج الدراسة.

تعتمد الدراسة- لاختبار فروضها وتحقيق أهدافها- على المنهج التحليل الوصفي في دراسة تطور العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من حيث النظرية والدراسة التطبيقية. وتستخدم الدراسة المنهج القياسي؛ عبر تحليل تقنية التناظر المتكامل بين متغيراتها الفترة (١٩٧٤-٢٠٢٣).

هيكل الدراسة.

يتمثل هيكل الدراسة في الجوانب التالية:

- نموذج النمو المدفوع بالصادرات في النظرية والدراسة التطبيقية.
- تطورات النمو الاقتصادي ومؤشرات الصادرات من السلع والخدمات لمصر الفترة (١٩٧٤-٢٠٢٣).
- نمذجة النمو المدفوع بالصادرات لمصر الفترة (١٩٧٤-٢٠٢٣).

١. نموذج النمو المدفوع الصادرات في النظرية والدراسة التطبيقية.

على صعيد الدراسات النظرية.

قدم (حسن، ٢٠١٧)^٨ أن العلاقة بين الصادرات والنتاج المحلي تعد علاقة تكاملية، حيث تعبر عن علاقة الجزء بالكل، حيث تمثل الصادرات الجزء، والنتاج المحلي الإجمالي يمثل الكل، ومن جهة أخرى تمثل الصادرات العنصر الأول والأهم في التعامل التجاري مع العالم الخارجي، والنفوذ إلى الأسواق الدولية.

فكلما زادت الصادرات كلما زادت قوة الدولة، حيث تلعب الصادرات دوراً محورياً ومباشراً في الاقتصادات، حيث تسهل عملية تراكم رأس المال، وتدفع عمليات التنمية الاقتصادية؛ إذ تؤثر على نمو الناتج وخلق فرص العمل وزيادات مستويات الدخل، وما يستتبعها من تحسين لمستويات المعيشة. إضافة لدورها الأساسي في زيادة القدرات التنافسية للبلدان، وتعزيز سبلها في حركة التجارة الدولية.

وقد اهتمت المدارس الاقتصادية المختلفة بالصادرات، وأولت لها عناية خاصة، نظراً لدورها المتميز، وما يستتبعه من آثار على مؤشرات الاقتصاد القائم على التصدير أو الداعم له، حيث إن تحقيق فائض مستمر في الصادرات يمثل المصدر الرئيس لتعزيز القوة الشرائية للدولة، والتي من خلالها تستطيع الحصول على احتياجاتها من الخارج.

٨. حسن، جمال قاسم. (٢٠١٧). مرجع سبق ذكره.

وخلص المفكرون الكلاسيك أمثال «آدم سميث» و«ديفيد ريكاردوا» أن الصادرات يقع على عاتقها تحقيق تراكم رأس المال اللازم لعلمية التنمية الاقتصادية، بإتباع طريقة التخصيص الأمثل للموارد، وما يترتب عليها من ارتفاع للدخل الحقيقي وزيادة مستويات الادخار ومن ثم توفير حوافز لتدفق الاستثمار وتساعد على اتساع السوق وتحقيق وفورات الحجم أيضًا.

وذلك يعني أن الكلاسيك انتهوا إلى أن الصادرات أحد المصادر الرئيسة للنواتج والمحرك القوي للنمو الاقتصادي. وسار «كينز» على نفس النهج وأعطى دورًا حيويًا للصادرات كأحد مكونات الدخل القومي. وأضاف ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية، فصافي الصادرات يكون ذو تأثير كبير على الدخل والمستويات المعيشية للدولة التي تقود بالتصدير (التيجاني، ٢٠١٦)٩.

وفي المقابل، قدم «ماركس» و«ميردال» أن الصادرات لن تكون كما قدم الكلاسيك، وأن قيام الصادرات وزيادتها لا تعمل تلقائيًا على قيام التنمية؛ خاصة إذا كانت في صورتها الأولية، وأنها عملية نقل عكسي للموارد من البلاد النامية للبلدان المتقدمة، وتتطوي على عملية نهب للثروات، بحيث لا توجد فائدة كبيرة من تلك الصادرات إلا زيادة في التفاوت بين المجموعتين من البلدان (حسن، ٢٠١٧)١٠.

وقدم (السقا، ٢٠٠٩، ص ٤)١١ أن بعد الحرب العالمية الثانية برز دور الصادرات كدافع

٩. التيجاني بن سالم. (٢٠١٦). دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر، ص ٢٣.
١٠. حسن، جمال قاسم. (٢٠١٧). مرجع سبق ذكره.
١١. السقا، محمد إبراهيم. (٢٠٠٩). استخدام العوائد النفطية: حالة الكويت، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد ٣٣، المعهد العربي للتخطيط، مايو، ص ٤.

قوي للنمو فكانت أفكار «راجنر نركسه» تركز على أن زيادة الصادرات تعد المحرك للنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خاصة بنهاية القرن العشرين بعد ظهور ثورة النفط، وتعاضم الارتباط بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

ومن ثم فقد اعتقد بعض المفكرين أن تشجيع الصادرات يعد السبيل الأمثل لتحقيق التنمية في ضوء علاقة حاکمة وموجهة بين التجارة الخارجية من خلال الصادرات والناتج المحلي الإجمالي. وأن العلاقة بين الصادرات ونمو الناتج هي علاقة تكاملية وتحمل في طياتها تغذية عكسية، فمع زيادة الصادرات والاستفادة من عوائدها يزداد الناتج، وذلك يساهم في زيادة الصادرات، على خلفية آثار مضاعف التجارة الخارجية.

وقدم (World Bank, 1993)^{١٢} أنه في أواخر الستينيات من القرن الماضي، أجريت دراسات لبحث دور وأداء الصادرات على عملية النمو الاقتصادي، إلا أن نتائجها تتناقض في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة، حيث تكمن أهميته في تشجيع الصادرات وتحقيق التوسع فيها لأسباب عديدة، منها:

(١) أنها تولد استخدام قدرة أكبر؛ (٢) يستفيد البلدان من وفورات الحجم؛ (٣) أنها تحقق التقدم التكنولوجي لتلك الدول؛ (٤) تزيد من فرص العمل وإنتاجيته؛ (٥) تحسين تخصيص الموارد الشحيحة والنادرة في نواحي الاقتصاد المختلفة؛ (٦) تخفيف الضغط على الحساب الجاري للسلع

١٢. World Bank. (1993). the East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, Oxford: Oxford University Press.

الرأسمالية الأجنبية من خلال زيادة الأرباح الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية؛ و(٧) أنها تزيد من الإنتاجية الكلية للعوامل، ورفاهية المجتمع.

بين (Emilio,2000)^{١٣} أن الصادرات ينظر إليها على أنها عاملاً مساعداً في استقرار الاقتصاد الكلي وتنمية رأس المال البشري والمادي، ورأى الكلاسيكيون الجدد أن الصادرات يمكنها تحقيق النمو الاقتصادي؛ فعلى مدى العقود الماضية، ظهرت الصين كمثال رائد في تضاعف مستويات المعيشة للسكان كل عشر سنوات تقريباً.

كما بين (Findlay and Watson,1996)^{١٤} أن تجربة الصين خلال الثمانينيات والتسعينيات تميل إلى دعم الحجة القائلة بأن الانفتاح على التجارة هو آلية مناسبة لتحقيق نمو أكثر سرعة وفعالية وتوزيع أفضل للموارد المحلية.

كما قدم (Jinjun,1995)^{١٥} أنه في أواخر سبعينيات القرن الماضي توسع نموذج النمو الذي تقوده الصادرات عندما حلت محل الواردات الذي سيطر على التفكير في سياسة التنمية خاصة في أمريكا اللاتينية عقد الحرب العالمية الثانية لثلاثين عاماً.

١٣. FOR DEVELOPING COUNTRIES? A CASE STUDY OF COSTA RICA, POLICY ISSUES IN INTERNATIONAL TRADE AND COMMODITIES STUDY SERIES No. 7 .United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, p4.

١٤. Findlay, C. and Watson, A. (1996), Economic growth and trade dependency in China, Chinese Economies Research Centre, Discussion paper5, University of Adelaide,1996.

١٥. Jinjun, X. (1995). THE EXPORT-LED GROWTH MODEL AND ITS APPLICATION IN CHINA. Hitotsubashi Journal of Economics, 36(2), 189–206. <http://www.jstor.org/stable/43295992> .

وقد اعتبر (Thomas,2011)^{١٦} أن النمو المدفوع بالصادرات سياسة تنمية تهدف تنمية

القدرة الإنتاجية بالتركيز على الأسواق الأجنبية، حيث يستند ذلك على الفوائد والعوائد الناتجة من

الانفتاح الاقتصادي الذي ساد السبعينيات. وذكر أن النمو المدفوع بالصادرات يركز على دمج

ثلاث محاور:

- الأولى: تستند على نظرية الميزة النسبية «لهيكشير وآخرين» وتدور حول المكاسب التي تحققت بين الاقتصادات ذات نسب رأس المال والعمل المختلفة.
- الثانية: تتعلق بالسيطرة على النزعة الريعية.
- الثالثة: أن التجارة تشجع على نشر التكنولوجيا والامتدادات المعرفية التي تساهم في نمو أسرع للإنتاجية.

وقدم (Odhiambo,2022)^{١٧} أن نظرية النمو المدفوع بالصادرات تركز على أن زيادة

الصادرات يجب أن تكون المحرك الرئيس لنمو الاقتصاد. حيث تعتمد هذه النظرية على توجيه

الموارد نحو إنتاج السلع والخدمات التي يمكن تسويقها بالأسواق العالمية، مما يعزز زيادة الإنتاج

، وفرص العمل، ويحقق معدلات نمو أعلى. وبشكل عام تستند هذه النظرية إلى عدة عناصر

أهمها:-

١٦. Thomas I. Palley.(2011). The Rise and Fall of Export-led Growth*, The Levy Economics Institute, Working Paper No. 675, July, p3-4.

١٧.Odhiambo, N.M. (2022), "Is export-led growth hypothesis still valid for sub-Saharan African countries? New evidence from panel data analysis", European Journal of Management and Business Economics, Vol. 31 No. 1, pp. 77-93. <https://doi.org/10.1108/EJMBE-06-2020-0156>.

١. التنوع الاقتصادي: حيث الاعتماد على الصادرات المتنوعة وذلك يساهم في الحماية من التقلبات في أسواق معين أو منتجات محدد.

٢. تعزيز القدرات التنافسية: حيث أن زيادة الصادرات يتطلب تحسين الجودة للمنتجات المحلية من السلع والخدمات لزيادة قدرتها على المنافسة بالأسواق العالمية.

٣. التكامل في الاقتصادات الدولية: حيث يساهم ذلك في تعزيز العلاقات التجارية الدولية، ويعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقدم المحلي (Odhiambo, 2022)^{١٨} أنه في الغالب ما ترتبط الصادرات القائمة على النمو بالعوامل الخارجية الإيجابية للاقتصاد المحلي عند المشاركة في الأسواق العالمية -فمثلاً يتم ذلك من خلال تخصيص الموارد الحالية، وفورات الحجم، وتأثيرات التدريب المختلفة على العمل. كما أن سياسة النمو الذي تقوده الصادرات تعتبر مصدراً إضافياً أو بديلاً للطلب. وبالتالي، فإن تلك السياسة تؤكد على وجود تحيزاً للاقتصاد تجاه الصادرات. أو بمعنى آخر يتم التعامل مع الصادرات كجزء أصيل من الإنتاج.

وهناك عدة أسباب - في نظرية التجارة - تدعم سياسة النمو المدفوع بالصادرات (Judith

:^{١٩}(et al,2000

Emilio J. Medina-Smith. (2001). IS THE EXPORT-LED GROWTH HYPOTHESIS VALID FOR DEVELOPING COUNTRIES? A CASE STUDY OF COSTA RICA. UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT. POLICY ISSUES IN INTERNATIONAL TRADE AND COMMODITIES. STUDY SERIES No. 7

١٩Judith A. Giles and Cara L. Williams2٠٠٠). Export-led Growth: A Survey of the Empirical Lit-

أ) أن التصدير قد يزيد في الطلب على الإنتاج وذلك يعمل على زيادة الإنتاج الحقيقي.

ب) قد يؤدي التوسع في الصادرات إلى تشجيع التخصص في إنتاج منتجات تدعم التصدير .

ج) زيادة مستوى الإنتاجية، وتتسبب في ارتفاع المستوى العام للمهارات قطاع الإنتاج والتصدير .

د) إعادة تخصيص الموارد من القطاع غير التجاري - نسبياً - غير الفعال إلى أعلى قطاع الصادرات الإنتاجية.

هـ) قد يؤدي إلى تغيير الإنتاجية.

قدم (Alcorta et al,2020)^{٢٠} أن سياسة النمو المدفوع بالصادرات، مر بالعديد من المراحل، المرحلة الأولى من قبل ألمانيا واليابان الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧٠. والمرحلة الثانية تجسدت في تجربة نمور شرق آسيا الأربعة الفترة ١٩٧٠-١٩٨٥.

وتمثلت المرحلة الثالثة فيما بعد أزمة المكسيك بالنمو الذي تقوده الصادرات؛ فالتغيير الرئيسي الذي طرأ على المرحلة الثانية هو أن الدول بدأت تحول نفسها لمنصات تنتج الصادرات من خلال منظمات متعددة الجنسية بدلاً من تطوير قدراتها الصناعية الأصلية.

erature and Some Noncausality Results Part 1, Econometrics Working Paper EWP0001, ISSN 1485-6441, University of Victoria, January, p4.

٢٠. Alcorta, Ludovico, and Taffere Tesfachew,(2020). 'Special Economic Zones and Export-led Growth: An Industrial Policy Imperative', in Arkebe Oqubay, and Justin Yifu Lin (eds), The Oxford Handbook of Industrial Hubs and Economic Development, Oxford Handbooks (2020; online edn, Oxford Academic, 6 Aug. 2020), <https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780198850434.013.18>,

وقد تم ذلك بسبب التحوط في نقل التكنولوجيا بين الدول ورأس المال، وأن العناصر

الرئيسية للاستراتيجيات الجديدة تتمثل في:

(١) الاندماج في الاقتصاد العالمي. (٢) سعر صرف منخفض القيمة. (٣) جمود الأجور

والمعايير الاجتماعية. وكذلك جاءت المرحلة الرابعة امتداداً وتوسيعاً للمرحلة الثالثة وتمثلها

الصين وتمتد الفترة ١٩٩٠ حتى الآن.

على صعيد الدراسات التطبيقية بعرض التصاعد الزمني.

فقد بينت دراسة (Konya,2006)^{٢١} مدى إمكانية وجود علاقة سببية Granger بين

الصادرات والنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عدة دول بلغت (أربع وعشرون) دولة ضمن دول

منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي الفترة (١٩٦٠ - ١٩٩٧). وعبر استخدام نموذج

Panel data تبين أن السببية باتت أحادية الاتجاه من الصادرات نحو الناتج المحلي الإجمالي

في كلاً من (بلجيكا، الدنمارك، إيرلندا، إيطاليا، أيسلندا، نيوزيلندا، السويد، إسبانيا.

بينما كانت السببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي نحو الصادرات في كل من

(النمسا، اليونان، فرنسا، اليابان، المكسيك، البرتغال، النرويج. بينما كانت ثنائية الاتجاه بين

الصادرات والنمو في كلاً من (كندا، وهولندا، وفنلندا)، بينما لا يوجد دليل على وجود علاقة

سببية في أي من الاتجاهين لكلاً من (استراليا، سويسرا، كوريا، لوغرسمبورج، الولايات المتحدة

٢١. László Kónya, Exports and growth: Granger causality analysis on OECD countries with a panel data approach, Economic Modelling Volume 23, Issue 6, December 2006, Pages 978-992.

الأمريكية، المملكة المتحدة).

كما قدمت دراسة (Narayan,2007)²² أنه بالنسبة لدول (فيجي، وغينيا) صحة فرضية النمو المدفوع بالصادرات في كلا الدولتين للأجل الطويل والقصير. وطبقاً لرأي (Bahmani et al,2009)²³. اعتبرت العلاقة بين الصادرات ونمو الاقتصاد من الظواهر طويلة الأجل والمعقدة أيضاً؛ كما أكدت دراسة (He and Zhang,2010)²⁴ على وجود علاقة إيجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

وفي مصر حاولت دراسة (Khashaba et al,2010)²⁵ اختبار فرضية «النمو المدفوع بالصادرات في مصر، عبر نموذج Dirtsakis مع إضافة القوة العاملة إلى النموذج. وباستخدام تحليل VAR، بيانات السلاسل الزمنية الفصلية الفترة (1991-2009). وأشارت نتائج اختبارات Granger السببية إلى وجود علاقة سببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى عدم صحة فرضية النمو المدفوع بالصادرات في مصر.

22. Narayan, P.K., Narayan, S., Chand Prasad, B. and Prasad, A. (2007), "Export-led growth hypothesis: evidence from Papua New Guinea and Fiji", Journal of Economic Studies, Vol. 34 No. 4, pp. 341-351. <https://doi.org/10.1108/01443580710826380> .

23. Bahmani-Oskooee, M., & Economidou, C. (2009). Export Led Growth vs. Growth Led Exports: LDCs Experience. The Journal of Developing Areas, 42(2), 179-212. <http://www.jstor.org/stable/40376216>

24. He, D., & Zhang, W. (2010). How dependent is the Chinese Economy on exports and in what sense has its growth been export-led? Journal of Asian Economics, 21, 87-104.

25. Khashaba, Nagwa A. and Mahboub, Abd ElHamid and Latham, William R. and AboElsoud, Mostafa E.,(2010). Is the Export-Led-Growth Hypothesis, Valid for Egypt? A Time Series Approach (October 1, 2010), L'Egypte Contemporaine Journal, pp. 5-25, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2002792>.

تناول (Yang,2011)^{٢٦} سياسة النمو المدفوع بدولة الصين؛ حيث قاد التحول المزيج

على الصعيد الديمغرافي للتعداد السكاني والهيكلية في عمليات التصنيع، إلى الاندماج الكامل في النظام العالمي والاستفادة من مكاسب الميزة النسبية تلك والتي تعتمد على توفير العمالة، وذلك ساعد على نجاح تلك السياسة.

وقد قدمت دراسة (Song,2012)²⁷ سياسة النمو الموجه بالصادرات لدول شرق آسيا

في مجموعة الظروف الداخلية والخارجية. وتضمنت تلك الشروط بيئة دولية مفتوحة، في وجود حجم معين من السوق الخارجي، وإمدادات متصلة ومستقرة من المواد الخام، ونظم نقل وملاحة جيدة وغير ذلك.

وأيضاً قدمت دراسة (Hamdi,2013)^{٢٨} لكلاً من تونس والمغرب البحث في فرضية النمو

الموجه بالصادرات، حيث تبين أن هناك أدلة على النمو الذي تقوده الصادرات في تونس بينما

كانت سياسة المغرب موجهة نحو الاستيراد، ودراسة ((Sannassee et al,2014)^{٢٩} تبنت

٢٦. Yang, Y,(2011). The Relationship between China's Export-led Growth and Its Double Transition of Demographic Change and Industrialization the Earth Institute at Columbia University and the Massachusetts Institute of Technology, Asian Economic Papers. Volume 10, No. 2, May 31, 2011, https://www.mitpressjournals.org/doi/abs/10.1162/ASEP_a_00078?journalCode=asep

٢٧. Song, H. (2012), 'New Challenges to the Export Oriented Growth Model', in Zhang, Y., F. Kimura and S. Oum (eds.), Moving Toward a New Development Model for East Asia The Role of Domestic Policy and Regional Cooperation. ERIA Research Project Report 2011-10, Jakarta: ERIA. pp.27-54.

٢٨. Hamdi, Helmi (2013): Testing Export-led Growth in Tunisia and Morocco: New Evidence using the Toda and Yamamoto procedure. Published in: Economics Bulletin, Vol. No. 1, No. Vol. 33 (12 March 2013): pp. 677-686.

٢٩ (29) Sannassee, R. V., Seetanah, B., & Jugessur, J. (2014). EXPORT-LED GROWTH HYPOTHESIS: A META-ANALYSIS. The Journal of Developing Areas, 48(1), 361–385. <http://www.jstor.org/stable/23612185> .

العوامل التي تؤثر على علاقة الصادرات بالنمو لعينة شملت ٨٢ دراسة، حيث أظهر تحليل الانحدار لها أن الاقتصادات ذات مستوى التنمية المنخفض تستفيد بدرجة أقل من الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي.

وكذلك توصلت دراسة (Sheridan,2014)³⁰ إلى أنه على الرغم من أن زيادة الصادرات الصناعية مهمة للنمو الاقتصادي المستدام، إلا أن البلدان النامية تحتاج إلى تحقيق الحد الأدنى من كفاءة رأس المال البشري قبل انتقالها من الاعتماد على الصادرات الأولية إلى الصادرات الصناعية المختلفة.

وقد بينت دراسة (Tang et al,2015)³¹ أن هناك نموذجًا يعد هو الأكثر نجاحًا للنمو نحو الصادرات، والذي يتمثل في تجربة التنمية لنمور آسيا حيث تعد أكثر المناطق تطبيقًا لذلك المفهوم منذ عام ١٩٦٠. وبينت نتائج دراسة (Bosupeng,2017)³² في بتسوانا تحقق فرضية الصادرات التي تعتمد على النمو لتؤكد على أن اقتصاد بوتسوانا يتبع فرضية الصادرات الموجهة بالنمو الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢).

وعمدت دراسة (Ali and Zahaohua,2018)³³ التحقق من وجود فرضيات نمو

٣٠. Sheridan, B. J. (2014). Manufacturing exports and growth: when is a developing country ready for transition from primary exports to manufacturing exports? Journal of Macroeconomics, 42,1-13.

٣١. Tang, C. F., Lai, Y. W., & Uzturk, I. (2015). How stable is the export-led growth hypothesis? evidence from Asia's Four Little Dragons. Economic Modelling, 44, 229-235.

٣٢. Mpho Bosupeng, The Export-Led Growth Hypothesis: New Evidence and Implications, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), MPRA Paper No. 77917, posted 27 Mar 2017.

٣٣. Gulzar Ali and Zhaohua Li, Exports-led growth or growth-led exports in the case of China and Pakistan: An empirical investigation from the ARDL and Granger causality approach Journal The International Trade Journal, Volume 32, 2018 - Issue 3.

الصادرات التي تعتمد على النمو من خلال اعتماد تقنيات متطورة نسبياً مقارنة بالمنهج الكلاسيكي لباكستان والصين للفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٥) حيث تبين من نتائج الدراسة أن كلاً من باكستان والصين يتحقق لديهما استراتيجيات النمو نحو الصادرات.

بحث دراسة (Clement, 2018)^{٣٤} في نيجيريا العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي للفترة (١٩٧٠-٢٠١٧)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) للتحقق في العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وقد تبين وجود علاقة متزنة ومستقرة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكلاً من الصادرات، الإنفاق الرأسمالي على التعليم والخدمات الاجتماعية، كما كشفت الدراسة في وجود سببية من الصادرات نحو النمو الاقتصادي وليس العكس، مما يدعم فرضية النمو التوجه للصادرات.

كما بينت دراسة (Istaiteyeh et al, 2023)^{٣٥} بالتطبيق على الأردن للفترة (١٩٧٦-٢٠٢١) وباستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، حيث تبين أنه لا توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، كما أن نموذج النمو المدفوع بالصادرات أثر بالإيجاب على الاقتصاد الأردني.

٣٤. Clement A.U. Ighodaro, Ovenseri-Ogbomo F. O, (2018). The Dynamics of Exports and Economic Growth: Assessing the Evidence from Nigeria, American Economic & Social Review; Vol. 4, No. 1, Published by Centre for Research on Islamic Banking & Finance and Business, USA,
٣٥. (35) Istaiteyeh, R., Najem, F., & Saqfalhait, N. (2023). Exports- and Imports-Led Growth: Evidence from a Time Series Analysis, Case of Jordan. Economies, 11(5), 135. <https://doi.org/10.3390/economies11050135> .

أكدت دراسة (Maciej and Micha,2024) ^{٣٦} والتي طبقت في دول أوروبا الوسطى والشرقية تحقق نموذج النمو المدفوع بالصادرات، بما ساهم لها بالحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات على الرغم من التحول الواضح لصالح العمالة في توزيع الدخل. وعلى هذا النحو، تظهر الفجوة البحثية أن آخر دراسة تناولت هذا الموضوع في مصر كانت عام ٢٠٠٩، مما يعني وجود فجوة زمنية يمكن تغطيتها لا سيما وأنه لم يتم تغطية تلك الفترة وهو ما تتناوله الدراسة الحالية.

٢. مؤشرات النمو الاقتصادي وصادرات السلع والخدمات في مصر خلال فترة الدراسة.

تشير بيانات التي قدمها البنك الدولي لتطور قيمة إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي من ٣٧,٤ مليار دولار في عام ١٩٧٤ إلى نحو ٤٧١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، وبدراسة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتضح من جدول رقم (١) وشكل رقم (١) التذبذب الحاد والكبير خلال تلك الفترة، فيظهر تطوره من ١,٦٪ في عام ١٩٧٤ إلى ١٣,٣٪ في عام ١٩٧٦، وهي أعلى نسبة له على الإطلاق، لكنه تراجع مجددًا إلى ٤,٥٪ في عام ١٩٧٩، ليزيد إلى ١٠,٢٪ في العام التالي مباشرة. ورغم تراجعته إلى ٥,١٪ في عام ١٩٨٣ إلا أنه زاد إلى ٩,٧٪ في عام ١٩٨٤، ثم تحرك لينخفض إلى ٣,٨٪ في عام ١٩٨٧، ثم عاد ليرتفع إلى ٥,٧٪ في عام ١٩٩٠، لكنه عاود التراجع بشكل كبير ليصبح ١,١٪ في عام ١٩٩١.

٣٦. Maciej J Grodzicki, Michał Możdżeń.(2024). Distributive cycles in the export-led growth model: On the macroeconomics of a pro-labor shift in Central and Eastern Europe, Socio-Economic Review, mwae067, <https://doi.org/10.1093/ser/mwae067> .

ومن خلال تحليل تلك التغيرات، يمكن إرجاع تأثر الاقتصاد المصري بشدة بسبب حرب الخليج عام ١٩٩٠؛ حيث أدت الحرب إلى تقليص التدفقات النقدية والاستثمارية، خصوصاً من الدول الخليجية، ذلك بالإضافة لارتفاع الكبير في أسعار النفط، وما صاحبه في انخفاض التجارة الإقليمية بسبب الصراع بالمنطقة.

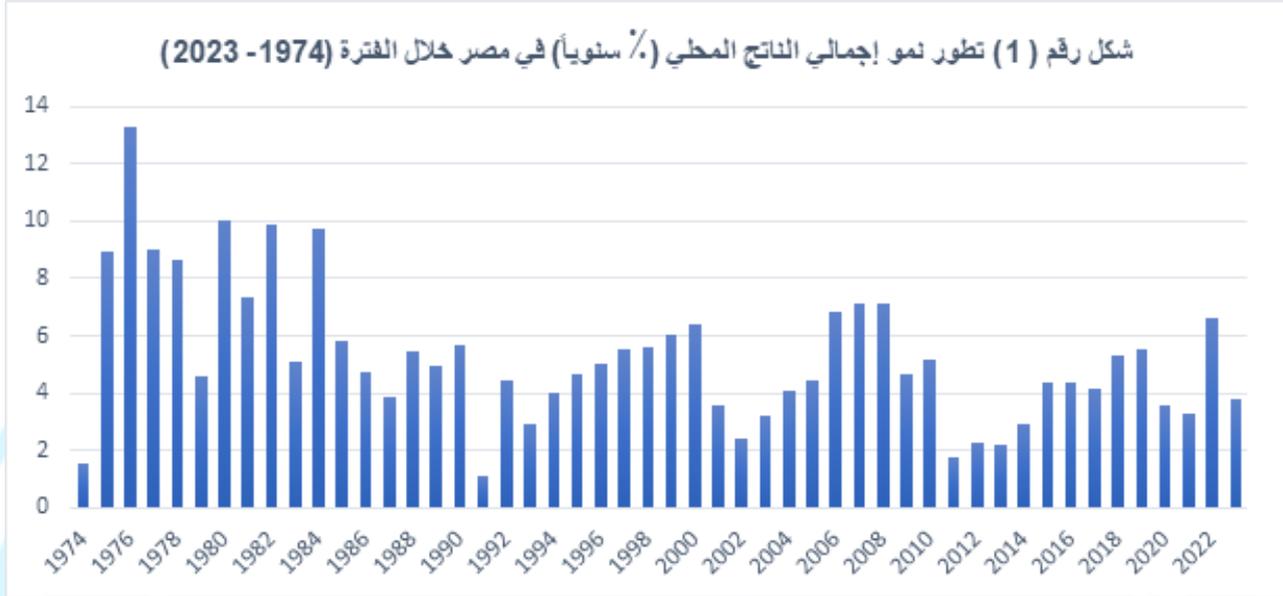
غير أن هذا المعدل شهد ارتفاعاً ملحوظاً عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ حيث بلغ ٦,٤، ٦,١، ٦,٤٪ على التوالي، وهو ما يمكن إرجاعه لما حققه الاقتصاد المصري من إصلاحات اقتصادية تم تبنيها خلال التسعينات، منها التوجه نحو سياسات اقتصادية مفتوحة، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، حيث أظهرت تلك الفترة تعافياً بالقطاعات الأساسية مثل الصناعة والتعدين والزراعة، بجانب نشاط السياحة والتي تعد من المصادر الرئيسة للعملة الأجنبية في مصر.

إضافة إلى الدعم المقدم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدعم الإصلاحات الاقتصادية المصرية، ذلك وغيره ساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد المصري وزيادة انفتاحه وتحسن معه ثقة المستثمرين وزادت معدلات النمو الاقتصادي المصري.

أما عام ٢٠٠٢ فقد انخفض معدل النمو إلى ٢,٤٪، وهو ما يمكن إصاقه بأحداث سبتمبر ٢٠٠١ حيث تأثر العالم نتيجة لمخاوف الإرهاب، حيث تأثرت مصر بشكل كبير من انخفاض الإيرادات السياحية والتي كانت مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية، ذلك بالإضافة لهبوط كفاءة عدة قطاعات إنتاجية مما زاد من أعباء الدين العام.

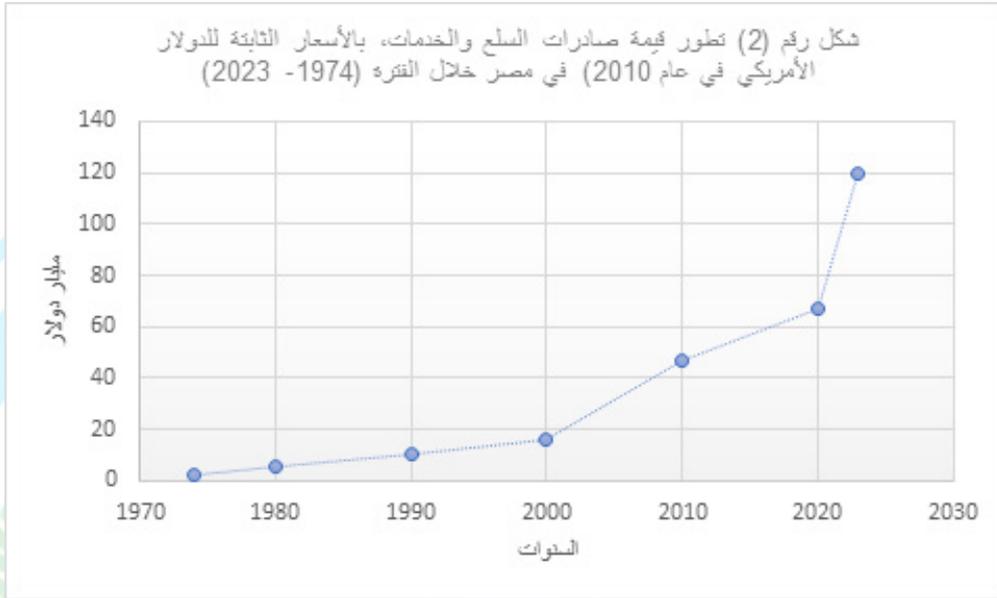
وأيضاً شهد الاقتصاد المصري انخفاضاً كبيراً في معدل النمو الاقتصادي عام ٢٠١١ حيث بلغ ١,٧٪ على خلفية نشوب ثورة يناير، وتردي الأوضاع الاقتصادية نتيجة للإضرابات العمالية والمطالبات للعديد من الفئات بزيادات الرواتب. بينما على العكس شهد الاقتصاد المصري عام ٢٠٢٢ ارتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي نتيجة لسياسات تحفيز اقتصادية واستثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية، مثل إنشاء شبكة الطرق والعاصمة الإدارية الجديدة.

ومع بداية عام ٢٠١٦، دعمت الإصلاحات الاقتصادية المستمرة في مصر، في تحسين المؤشرات الاقتصادية. وعلى الرغم من الأحداث العالمية والتحديات الناتجة للأزمة الروسية الأوكرانية، وآثارها مثل ارتفاع أسعار الطاقة وغيره؛ استمر الاقتصاد المصري في النمو بفضل تنوع مصادر الدخل والاحتياطات الاستراتيجية، مثل إيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج. غير أنه حدث تراجع إلى ٣,٧٥٪ عام ٢٠٢٣ على أثر الصراع العربي الإسرائيلي والاعتداءات على غزة ولبنان. وذلك كما يتضح من الشكل رقم (١) لتطور الناتج الإجمالي المحلي.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

وعلى صعيد الصادرات فقد تطورت قيم الصادرات للمنتجات من السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام ٢٠١٠) من ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٧٤ إلى ١١٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٣. وذلك كما يتضح من الشكل التالي رقم (٢).



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

وقد سجلت نسبة صادرات المنتجات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي

تراجعاً بين عامي ١٩٧٤ - ٢٠٢٣ من ٢٠,٤ إلى ١٩,١٪. فكانت أعلى نسبة لها عند

٣٣٪ عام ٢٠٠٨ مقابل ١٠,٣٪ عام ٢٠١٦، كما يتضح من الشكل رقم (٣).

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

وبتحليل الهيكل السلعي للصادرات المصرية يمكن ملاحظة التطابق بين الهيكل التصديري

المصري والهيكل التصديري للدول النامية، حيث تعتمد تلك الدول على المواد الأولية مثل

المنتجات الزراعية والبتروكيماويات والسلع الأولية (محمد وآخرون، ٢٠٢٢) ٣٧

٣٧. محمد أحمد الشيخ، رانيا، أحمد مختار، أماني، & حسن مهران، حسني. (٢٠٢٢). التجارة الخارجية المصرية رؤية تحليلية قياسية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٣(٢)، ١٧٥-٢١٠. Doi: 10.21608/jces.2022.248664

ويبين الجدول رقم (٢) بيانات عام ٢٠٢٣ لهيكل الصادرات المصرية والذي يلاحظ تركيزه على مجموعة من العناصر الأولية؛ فنجد أن نسبة ١٨٪ منها يتعلق بـ (الزيوت، والوقود المعدني، ومنتجات التقطير). بينما تبلغ المعدات الكهربائية والإلكترونية ٦,٣٪، كما نجد نسبة ٥,٨٪، و٥,٥٪ لكل من الأسمدة والمعادن/ الحديد والبلاستيك على الترتيب. وأيضًا تأتي كل من الفواكه والمكسرات وقشور الحمضيات والبطيخ بنسبة ٥,٣٪، واللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن والعملات المعدنية ٤,٤٪، وذلك وفقا لقاعدة بيانات Trading economics^{٣٨}.

جدول رقم (٢) هيكل صادرات المنتجات من السلع والخدمات المصرية خلال عام ٢٠٢٣.

الصادرات بحسب المواد	القيمة بالمليار دولار
Mineral fuels, oils, distillation products	\$7.37B
Electrical, electronic equipment	\$2.64B
Fertilizers	\$2.46B
Iron and steel	\$2.33B
Plastics	\$2.29B
Edible fruits, nuts, peel of citrus fruit, melons	\$2.22B
Pearls, precious stones, metals, coins	\$1.86B
Edible vegetables and certain roots and tubers	\$1.72B
Articles of apparel, not knit or crocheted	\$1.63B
Salt, sulphur, earth, stone, plaster, lime and cement	\$1.37B

المصدر: قاعدة بيانات

Trading Economics <https://tradingeconomics.com/egypt/>

exports-by-category

٣٨. المزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات trading economics على الرابط التالي <https://tradingeconomics.com/egypt/exports-by-category>.

وحول الهيكل الجغرافي للصادرات المصرية، يتضح أن «تركيا» تأتي كأعلى نسبة ٩,٢٪ ، تليها «إيطاليا والمملكة العربية السعودية» ٧,٦ ، ٦,٥٪ على التوالي. ثم الامارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وليبيا ٥,٤ ، ٤,٧ ، ٤,٤٪ على الترتيب. ثم يلي ذلك ليبيا واسبانيا بنسبة ٤,٤ ، ٤,٣٪. واليونان بنسبة ٣,٨٪ ثم المملكة المتحدة والهند بنسبة ٣ و ٢,٩٪ (عام ٢٠٢٣).

جدول رقم (3) أهم البلدان التي تصدر إليها مصر خلال عام ٢٠٢٣.

الدولة	القيمة	النسبة %
Turkey	\$3.77B	٩,٢
Italy	\$3.14B	٧,٦
Saudi Arabia	\$2.68B	٦,٥
United Arab Emirates	\$2.21B	٥,٤
United States	\$1.95B	٤,٧
Libya	\$1.82B	٤,٤
Spain	\$1.76B	٤,٣
Greece	\$1.55B	٣,٨
United Kingdom	\$1.23B	٣
India	\$1.18B	٢,٩
Sudan	\$984.45M	٢,٤
Netherlands	\$939.81M	٢,٣
China	\$909.11M	٢,٢
France	\$861.66M	٢,١
Algeria	\$850.34M	٢,١
Morocco	\$819.40M	٢
Germany	\$796.62M	١,٩
Iraq	\$695.84M	١,٧

المصدر: قاعدة بيانات

(<https://tradingeconomics.com/egypt/exports-by-country>).

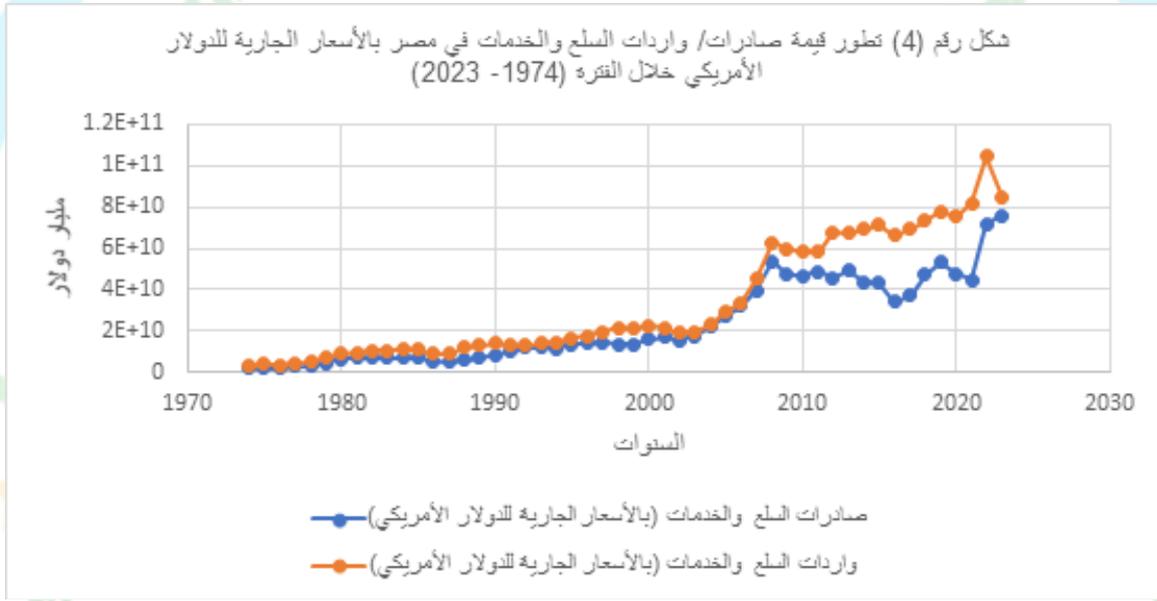
وتستورد مصر من كل من الصين بأعلى نسبة ١٦٪ ، تليها الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وروسيا بنسب ٦,٦ ، ٦,٣ ، ٦٪ على التوالي. يلي ذلك ألمانيا وإيطاليا والهند بنسب ٥ ، ٣,٩ ، ٣,٩ على التوالي. ثم تأتي البرازيل وتركيا والكويت بنسب ٣,٦ ، ٣,٤ ، ٣,٣٪ على الترتيب، ويتضح ذلك من الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) أهم البلدان التي استوردت منها مصر خلال عام ٢٠٢٣.

الدولة	القيمة	النسبة %
China	\$12.94B	١٦
United States	\$5.40B	٦,٦
Saudi Arabia	\$5.21B	٦,٣
Russia	\$4.96B	٦
Germany	\$4.10B	٥
Italy	\$3.23B	٣,٩
India	\$3.23B	٣,٩
Brazil	\$2.97B	٣,٦
Turkey	\$2.78B	٣,٤
Kuwait	\$2.70B	٣,٣
Ukraine	\$2.26B	٢,٨
Israel	\$2.21B	٢,٧
United Arab Emirates	\$2.12B	٢,٦
United Kingdom	\$1.84B	٢,٢
France	\$1.64B	٢
Indonesia	\$1.54B	١,٩
South Korea	\$1.53B	١,٩
Spain	\$1.52B	١,٨

المصدر: قاعدة بيانات: (<https://comtrade.tradingeconomics.com>).

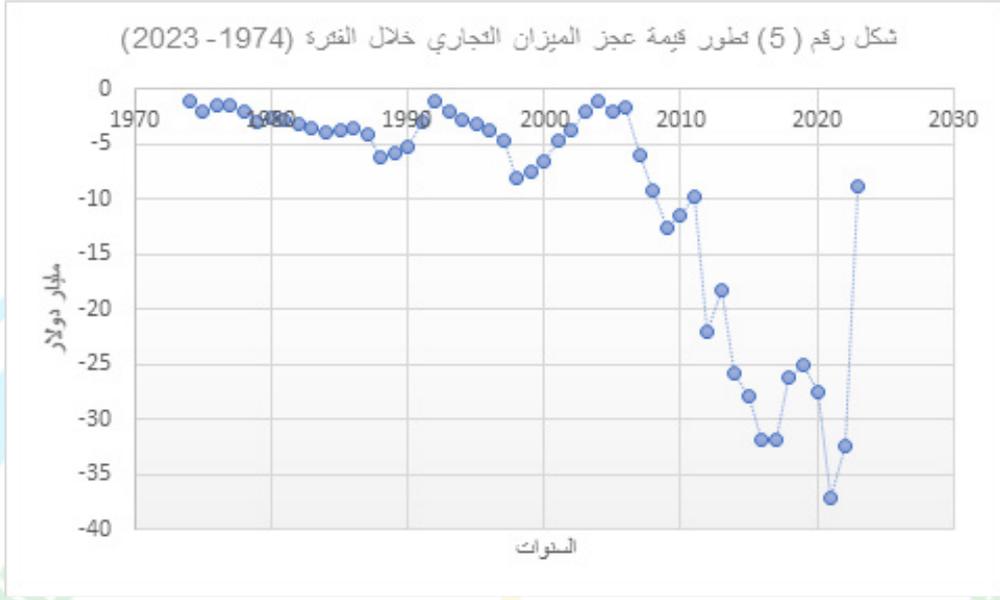
ويوضح الشكل رقم (٤) تطور العلاقة بين الصادرات والواردات المصرية الفترة (١٩٧٤ - ٢٠٢٣)، حيث يتضح تفوق الواردات على الصادرات دوماً. فغالباً لا تستطيع الصادرات اللحاق بالواردات، مما ينشأ عنه عجز مستدام في الميزان التجاري يوضحه الشكل رقم (٥). كما سجلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي -٢,٢٪ عام ٢٠٢٣ مقابل ١٠,٩٪ عام ١٩٧٤، كما في الجدول رقم (١) السابق.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=EG>

tions=EG.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي:

<https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/EGY/egypt/trade-balance-deficit>.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الصادرات المصرية وتتميتها تواجهان العديد من التحديات سواء بكونها صادرات أولية أو أن مكوناتها التكنولوجية بسيطة، لذلك فإن مؤشر صادرات التكنولوجيا المتقدمة (النسبة % من صادرات السلع المصنوعة) لا تتجاوز 3% بحسب قاعدة بيانات البنك الدولي^{٣٩}.

بجانب الروتين الإداري والفساد المتمثل في كثرة المستندات المطلوبة لإنشاء المنشآت الصناعية، وعمليات التصدير، وهو ما يرفع الكلفة، ويؤثر على الجودة، ويقلل من تنافسية

٣٩. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات البنك الدولي: (<https://data.albankaldawli.org/indicator/>): (TX.VAL.TECH.MF.ZS?locations=EG).

المنتجات المصرية في الأسواق العالمية (العجمي، ٢٠٢٢، ص ٦) ^{٤٠}. لذا، فإن التصدير وكفائته تعد العصرة التي تعرقل دائماً البلدان النامية في سعيها نحو التنمية الاقتصادية حيث يعد أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية في الأجلين القصير والطويل.

٣. نمذجة النمو المدفوع بالصادرات لمصر الفترة (١٩٧٤ - ٢٠٢٣):

تقدم الدراسة الحالية تقدير نموذج النمو المدفوع بالصادرات في مصر الفترة (١٩٧٤ - ٢٠٢٣)، حيث يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وذلك طبقاً لما يلي:

3/1 تحديد متغيرات النموذج:

يوضح الجدول رقم (5)، متغيرات الدراسة، كالتالي:

٤٠. العجمي، أحمد عبد العليم. (٢٠٢٢). تنمية الصادرات المصرية.. الفرص والتحديات. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. رئاسة مجلس الوزراء. القاهرة (https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6837).

الجدول (٥) ملخص تعريف المتغيرات ومصادرها.

مصدر البيانات	المتغير	النموذج
البنك الدولي (قاعدة بيانات البنك الدولي)	معدل النمو الاقتصادي $ECO G$	المتغير التابع
	معدل نمو صادرات المنتجات من السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) $Export G$	المتغيرات المستقلة
	صادرات المنتجات من السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) $Exp\text{or to GDP}$	
	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) $Capital form$	

وبالتالي فإن الشكل الرياضي للنموذج المراد تقديره يظهر كالتالي:

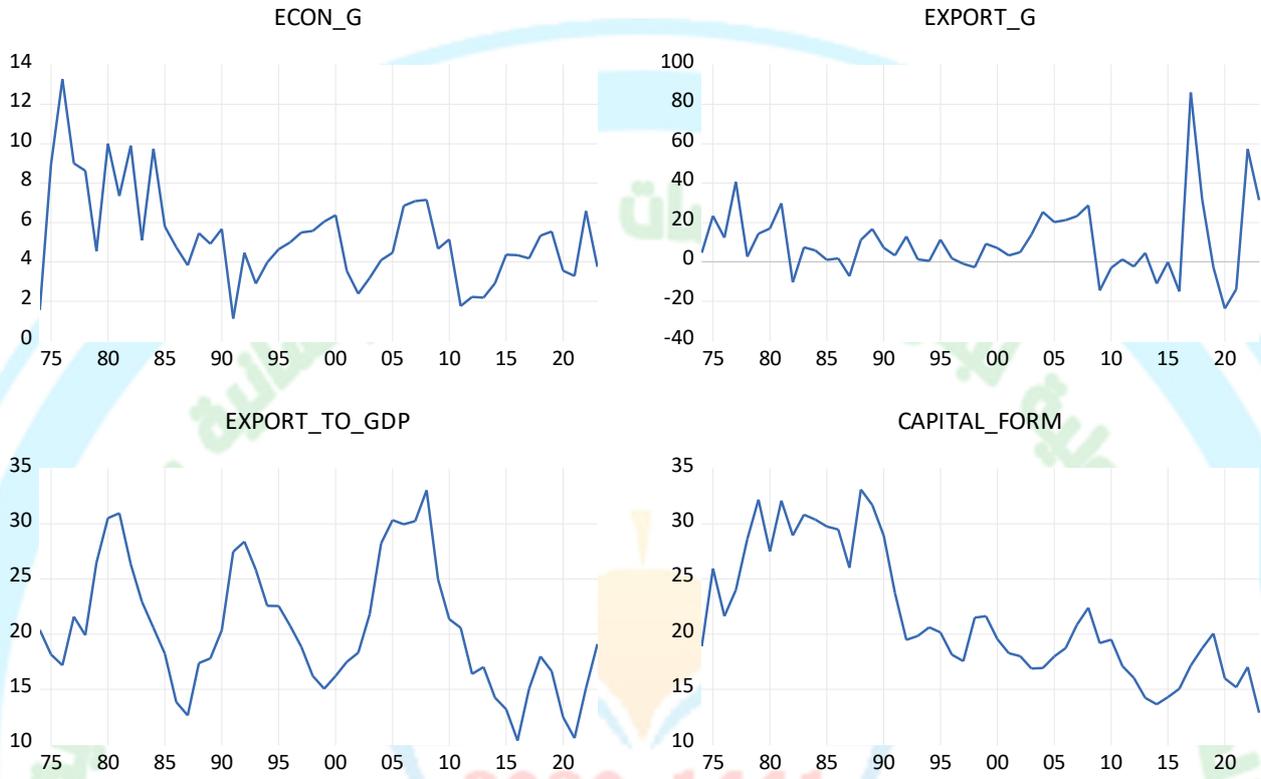
$$ECO G R_t = a_0 + B_1 EXPOT G + B_2 Exp\text{or to GDP}_t + B_3 Capital form_t \quad (1)$$

كما الشكل القياسي للنموذج المراد تقديره يظهر كالتالي:

$$ECO G R_t = a_0 + B_1 EXPOT G + B_2 Exp\text{or to GDP}_t + B_3 Capital form_t + \mu \quad (2)$$

٢/٣ الرسم البياني لمتغيرات الدراسة: حيث يوضح الشكل رقم (٦) الرسم البياني لمتغيرات الدراسة ويتبين أن جميع المتغيرات تتقلب بين فترة زمنية وأخرى، وأنها لا تأتي على وتيرة واحدة، وتتقلب عبر الزمن.

الشكل رقم (٦) الرسم البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews ١٢.

٣/٣ اختبارات جذر الوحدة: ويوضح الجدول رقم (٦) المتغير معدل النمو الاقتصادي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد استقر في المستوى، بينما لم تستقر جميع المفسرة أو المستقلة (معدل نمو صادرات السلع والخدمات، ونسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي) في المستوى وتم إعادة الاختبار لتصبح مستقرة في الفرق الأولي، حيث إن قيمة المعنوية (P-value) أقل من ٥% مما يشير إلى قبول الفرض العدمي بعدم وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ورفض الفرض البديل القائل بوجود جذره وحدة بينهما.

جدول رقم (٦) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر الموسع.

المتغير	فترة التباطؤ	قيمة إحصائية ADF المحسوبة	قيمة P-value	درجة التكامل	التعليق
ECO G	0	-4.395896	0.0009	I (0)	تم اختبار السلسلة واتضح أنها مستقرة في المستوى
Export G	0	-4.965528	0.0002	I (2)	تم اختبار السلسلة واتضح غير مستقرة في المستوى ولا في الفرق الأولي ولذلك تم إعادة إجراء الاختبار لتستقر في الفرق الثاني
Export to gdp	0	-3.079482	0.0349	I (0)	تم اختبار السلسلة واتضح أنها مستقرة في المستوى
Capital form	0	-8.521072	0.0000	I (0)	تم اختبار السلسلة واتضح أنها لم تكن مستقرة في المستوى وتم إعادة الاختبار لتستقر في الفرق الأولي

المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews.12

ولذلك، فإنه توجد متغيرات متكاملة في الفرق الثاني، مما يعني إمكانية استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، ومن ثم فسوف يتم إجراء الاختبارات كما يلي:

٤/٣ طريقة المربعات الصغرى: حيث يتبين أن معامل التفسير R-squared قد سجل نسبة ٢٦٪. ومن ثم فإن المتغيرات المستقلة تفسر فقد ٢٦٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير

التابع، بينما تعزى النسبة المتبقية الغالبة وقدرها ٧٤٪ لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج. ومن ثم فقد ظهرت قيمة الاحتمالية غير معنوية لكل من (معدل نمو صادرات السلع والخدمات، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي) فيما كانت نسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي معنوية بنسبة (٠,٠٠١٥). وقد ظهر النموذج معنويا حيث سجلت قيمة إحصائية فيشر F-statistic الاحتمالية ٥,٣٤٨٨٥١ (F-statistic) وذلك بقيمة احتمالية معنوية (٠,٠٠٣٠٣١). فيما سجلت قيمة Durbin-Watson stat ما مقداره (١,٥٦)، مما يشير لاحتمالية وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين الأخطاء، فيما تم التأكد من عدم وجود مشكلة ثبات التباين بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٧) طريقة المربعات الصغرى OLS.

Dependent Variable: ECON_G				
Method: Least Squares				
Date: 12/19/24 Time: 18:23				
Sample: 1974 2023				
Included observations: 50				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
EXPORT_G	0.026027	0.017083	1.523530	0.1345
EXPORT_TO_GDP	0.017646	0.057052	0.309303	0.7585
CAPITAL_FORM	0.189906	0.056234	3.377089	0.0015
C	0.543732	1.465092	0.371125	0.7122
R-squared	0.258621	Mean dependent var		5.254632
Adjusted R-squared	0.210270	S.D. dependent var		2.448418

S.E. of regression	2.175829	Akaike info criterion	4.469315
Sum squared resid	217.7748	Schwarz criterion	4.622277
Log likelihood	-107.7329	.Hannan-Quinn criter	4.527564
F-statistic	5.348851	Durbin-Watson stat	1.569646
(Prob(F-statistic	0.003031		

المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews.12.

٥/٣ اختبار فترات الإبطاء: حيث يوضح الجدول رقم (٨) أن فترات الإبطاء المثلي هي فترة واحدة، كما في الجدول التالي.

جدول رقم (٨) اختيار فترات الإبطاء.

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: ECON_G EXPORT_G EXPORT_TO_GDP CAPITAL_FORM						
Exogenous variables: C						
Date: 12/19/24 Time: 18:21						
Sample: 1974 2023						
Included observations: 46						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-578.9570	NA	.1190981	25,34596	25,50497	25,40052
1	-488.6504	*160,9814	*47437,85	*22,11523	*22,91030	*22,41307
2	-474.2788	23,11950	51790,98	22,18604	23,61715	22,72214
3	-462.2643	17,23824	64283,53	22,30932	24,42648	23,13369
4	-448.6431	17,17457	77502,72	22,46274	25,16595	23,47538
indicates lag order selected by the criterion *						
(level % LR: sequential modified LR test statistic (each test at						
FPE: Final prediction error						

AIC: Akaike information criterion			
SC: Schwarz information criterion			
HQ: Hannan-Quinn information criterion			

المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews.12.

٦/٣ تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة: والذي يوضح أن معامل التحديد ٦٠٪، مما يشير إلى التغيرات في المتغير التابع وهو معدل النمو الاقتصادي يتم تفسير أكثر من نصفها من خلال المتغيرات المستقلة وهي (معدل نمو صادرات السلع والخدمات، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي). بينما تفسير ٤٠٪ من تلك التغيرات لمتغيرات غير مدرجة في النموذج. وأن غالبية المتغيرات ذات احتمالية غير معنوية فيما واحدة فقط، كما أن النموذج من ناحية اختبار فيشر معنويا (F-statistic) والتي سجلت (٥,٩٣٨٥١٨) بمستوى احتمالية (٠,٠٠٠٠٤٦). وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٩) التالي.

جدول رقم (٩) تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء.

Dependent Variable: ECON_G				
Method: ARDL				
Date: 12/19/24 Time: 18:31				
Sample (adjusted): 1978 2023				
Included observations: 46 after adjustments				
(Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection				
(Model selection method: Akaike info criterion (AIC				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EXPORT_G EXPORT_TO_GDP				
CAPITAL_FORM				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 500				
(Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 4				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	*.Prob
(ECON_G(-1	-0.190899	0.150643	-1.267230	0.2132
EXPORT_G	0.031915	0.016404	1.945533	0.0596
EXPORT_TO_GDP	-0.174010	0.092114	-1.889059	0.0670
EXPORT_TO_GDP(-1	0.257859	0.089899	2.868310	0.0069
CAPITAL_FORM	0.268591	0.096547	2.781959	0.0085
CAPITAL_FORM(-1	0.164281	0.114153	1.439130	0.1588
CAPITAL_FORM(-2	-0.125362	0.114070	-1.098993	0.2791
CAPITAL_FORM(-3	0.049043	0.104584	0.468937	0.6419
CAPITAL_FORM(-4	-0.233409	0.082237	-2.838234	0.0074
C	1.433162	1.110507	1.290547	0.2051
R-squared	0.597525	Mean dependent var		4.998930
Adjusted R-squared	0.496907	S.D. dependent var		2.027858
S.E. of regression	1.438340	Akaike info criterion		3.754517
Sum squared resid	74.47763	Schwarz criterion		4.152048

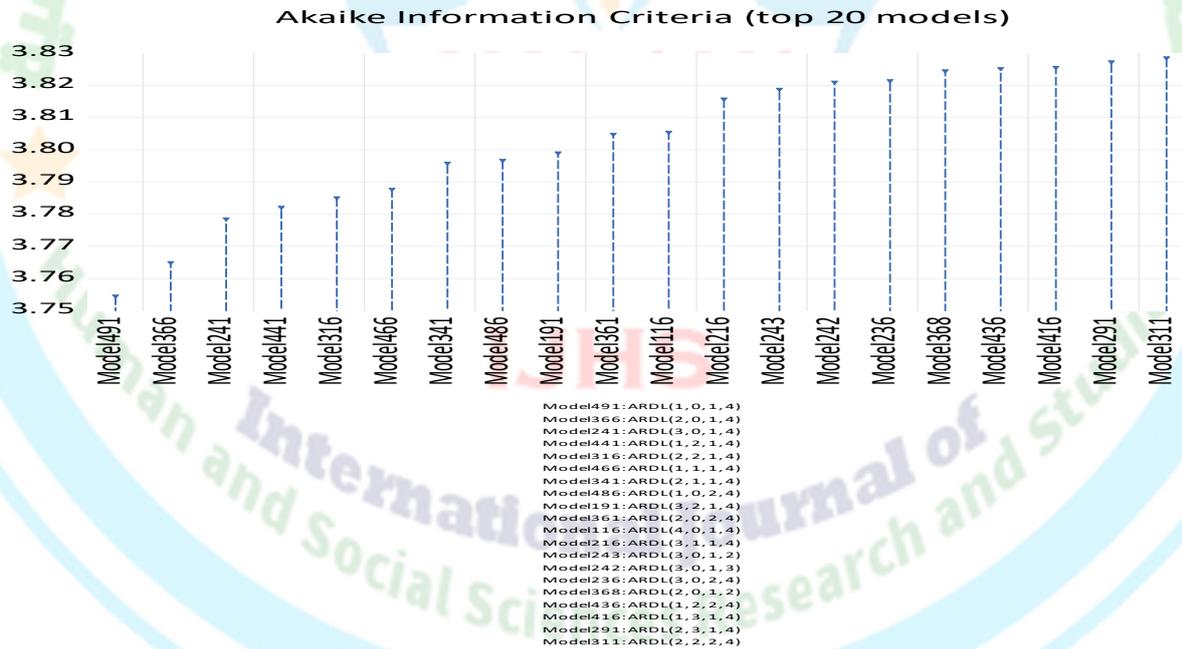
Log likelihood	-76.35389	.Hannan-Quinn criter	3.903435
F-statistic	5.938518	Durbin-Watson stat	2.032643
(Prob(F-statistic	0.000046		
Note: p-values and any subsequent tests do not account for model*			
.selection			

المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews ١٢.

ويوضح الشكل رقم (٧) أن النموذج الأمثل لهذه الدراسة وتلك البيانات يتمثل

في النموذج (٤,١,٠,١).

شكل رقم (٧) اختبار المفاضلة بين فترات الإبطاء.



المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews.12.

٧/٣ تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء باستخدام اختبار الحدود: إذ يظهر الجدول رقم (١٠) قيمة F-static التي تساوي (١٣,٣٣٨٢٩) وهي أعلى من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١٠، ٥، ٢,٥% وبفترة إبطاء واحدة، أي أنها أعلى من الحد الأدنى للقيمة الحرجة. وهو ما يعني رفض فرض عدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة. أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (١٠) تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء باستخدام اختبار الحدود

.Bounds Test

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	.Signif	I(0)	I(1)
			Asymp-totic: n=1000	
F-statistic	١٣,٣٣٨٢٩	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	46		Finite Sample: n=50	
		10%	2.538	3.398
		5%	3.048	4.002
		1%	4.188	5.328

			Finite Sample: n=45	
		10%	2.56	3.428
		5%	3.078	4.022
		1%	4.27	5.412

المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews.12.

ومن ثم تأخذ الشكل التالي:

$$EC = ECON_G - (0.0268*EXPORT_G + 0.0704*EXPORT_TO_GDP + 0.1034 *CAPITAL_FORM + 1.2034)$$

وبلخص الجدول رقم (١١) أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل الطويل، حيث

يتبين ما يلي:

- يتبين من الإشارة للمعامل الخاص بمتغير نمو الصادرات من السلع والخدمات EXPORT_G أنه يوجد تأثير ايجابي (علاقة طردية)، حيث كان معامل الانحدار قيمته ٠,٠٢٦٧٩٩ . وهو يتضمن أنه إذا تزايد معدل نمو الصادرات بوحدة واحدة سوف تؤدي لزيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٠,٠٢٦ وحدة. وظهرت

قيمة احتمالية هذا المتغير بقيمة (٠,٠٦) وهي أعلى من ٥٪، مما يشير لعدم معنوية العلاقة لهذا المتغير.

- يتبين من الإشارة الموجبة للمعامل الخاص بنسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي EXPORT_TO_GDP وهي (٠,٠٧٠٤٠٨) أنه يوجد تأثير إيجابي (علاقة طردية)، حيث كان معامل الانحدار ١,٤٨، وهو يتضمن أن نسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج إذا تزايدت بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٠٧ وحدة. وظهرت قيمة احتمالية هذا المتغير بنسبة (0.0397) وهي أقل من ٥٪، مما يشير إلى معنوية العلاقة لهذا المتغير.

- يتبين من الإشارة الموجبة للمعامل الخاص بنسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي CAPITAL_FORM أن هناك تأثير إيجابي (علاقة طردية) مع معدل النمو الاقتصادي، حيث سجلت قيمة المعلمة (٠,١٠٣٤٠٤). أي أن زيادة قيمتها بمقدار وحدة واحدة تؤدي لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ ٠,١ وحدة. فيما لم يكن بلغت قيمة احتمالية هذا المتغير (٠,١٩٩٧) وهي أكبر من ٥٪، مما يشير إلى عدم معنوية العلاقة لهذا المتغير.

جدول رقم (١١) نتائج تقدير الانحدار الذاتي في الأجل الطويل.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
EXPORT_G	0.026799	0.013965	1.919047	0.0629
EXPORT_TO_GDP	0.070408	0.032994	2.133988	0.0397
CAPITAL_FORM	0.103404	0.036651	2.821299	0.0077
C	1.203429	0.921255	1.306293	0.1997

المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews.12.

وتشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM في الجدول رقم (١٢) لإمكانية تصحيح الأخطاء قصيرة الأجل للعودة للوضع التوازني طويل الأجل، ونظراً لأن حد تصحيح الخطأ معنوي عند مستوي معنوية ٥٪، كما أنه ظهر بإشارة سالبة حيث بلغت (-0.245827) ECT، وبهذا فإن أي صدمة قصيرة الأجل سوف يتم تصحيحها خلال شهرين ونصف تقريباً، مما يؤكد وجود علاقة توازنه في الأجل الطويل.

ومع الإشارة إلى أنه من المعروف إن تأثير الصدمة مؤقت فقط إذا كانت الصدمة نفسها مؤقتة، بحيث يمكن أن يتغير أحد المتغيرات المفسرة أو المستقلة أو المتغير إلى وضع مستقر. أما إذا استمرت الصدمة فستظل آثارها على النمو الاقتصادي قائمة، ولن يكون هناك توازن طويل الأجل إلا بتغير في العوامل الأساسية.

جدول (١٢) نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates Regression

Vector Error Correction Estimates				
Date: 12/19/24 Time: 18:43				
Sample (adjusted): 1977 2023				
Included observations: 47 after adjustments				
[] Standard errors in () & t-statistics in				
:Cointegrating Eq	CointEq1			
(ECON_G(-1	١,٠٠٠٠٠٠			
(EXPORT_G(-1	٠,٤٠٥٨٥٠			
	(٠,٠٧٦٦٩)			
	[5.29243]			
EXPORT_TO_	-0.258784			
(GDP(-1	(٠,١١٩٣٥)			
	[-2.16823]			
CAPITAL_	٠,٠٠٨٢٠٦			
(FORM(-1	(٠,١٠٨٧١)			
	[0.07548]			
C	-3.858204			
:Error Correction	(D(ECON_G	D(EX-	D(EXPORT_	D(CAP-
	(PORT_G	(TO_GDP	ITAL_	(FORM
CointEq1	-0.245827	-3.014342	-0.096760	٠,١٠١٠٨١
	(٠,٠٦٧٢٢)	(٠,٨٢٧٣٥)	(٠,١٣٤٤٦)	(٠,١٠٧٢١)
	[-3.65726]	[-3.64339]	[-0.71965]	[0.94281]
((D(ECON_G(-1	-0.419838	٢,٩٩٧٣٢٨	٠,٠٦٨٣٩٩	٠,١٥٨٥٤٤
	(٠,١٣٥٣١)	(١,٦٦٥٤٤)	(٠,٢٧٠٦٦)	(٠,٢١٥٨٢)

	[-3.10290]	[1.79973]	[0.25272]	[0.73462]
((D(ECON_G(-2	٠,١٥٥١٥٧	١,٣٣١٢٢٥	-0.216080	٠,٠٥٢٤٦٩
	(٠,١١٥٨٩)	(١,٤٢٦٤٩)	(٠,٢٣١٨٢)	(٠,١٨٤٨٥)
	[1.33879]	[0.93322]	[-0.93209]	[0.28384]
D(EX- ((PORT_G(-1	٠,٠٧٥٨٥٢	٠,٣٠٧٥٢٧	٠,٠٢٩٢٩٨	-0.024097
	(٠,٠٢١٩٨)	(٠,٢٧٠٥٨)	(٠,٠٤٣٩٧)	(٠,٠٣٥٠٦)
	[3.45056]	[1.13656]	[0.66629]	[-0.68725]
D(EX- ((PORT_G(-2	٠,٠٢٢٥٩٨	٠,١٨٤٨٥٢	٠,٠٢٢٩٠٨	٠,٠١٦٤٩٠
	(٠,٠١٥٢٨)	(٠,١٨٨١٠)	(٠,٠٣٠٥٧)	(٠,٠٢٤٣٨)
	[1.47873]	[0.98272]	[0.74937]	[0.67651]
D(EXPORT_TO_ ((GDP(-1	٠,٠٧٥٤٣٣	٠,٢٨٢٩٢١	٠,٣٨٣٨٥١	-0.155470
	(٠,١٠٢٣٢)	(١,٢٥٩٤٦)	(٠,٢٠٤٦٨)	(٠,١٦٣٢١)
	[0.73721]	[0.22464]	[1.87537]	[-0.95259]
D(EXPORT_TO_ ((GDP(-2	٠,١٧٦٣٦٦	-0.642575	-0.130955	-0.040224
	(٠,١٠٠٢٤)	(١,٢٣٣٧٧)	(٠,٢٠٠٥٠)	(٠,١٥٩٨٨)
	[1.75952]	[-0.52082]	[-0.65313]	[-0.25159]
D(CAPITAL_ ((FORM(-1	٠,٢١٩١٩٥	٠,٨٦٢٨٥١	٠,٠٣١٥٨٦	-0.139611
	(٠,١١٠٦٩)	(١,٣٦٢٤٦)	(٠,٢٢١٤٢)	(٠,١٧٦٥٦)
	[1.98025]	[0.63330]	[0.14265]	[-0.79075]
D(CAPITAL_ ((FORM(-2	٠,١٢٣٨٢٠	١,٧٣٧٠٨١	٠,٢٨٤٨٨٣	-0.176305
	(٠,١٠٨٢٥)	(١,٣٣٢٤٤)	(٠,٢١٦٥٤)	(٠,١٧٢٦٧)
	[1.14382]	[1.30368]	[1.31561]	[-1.02108]

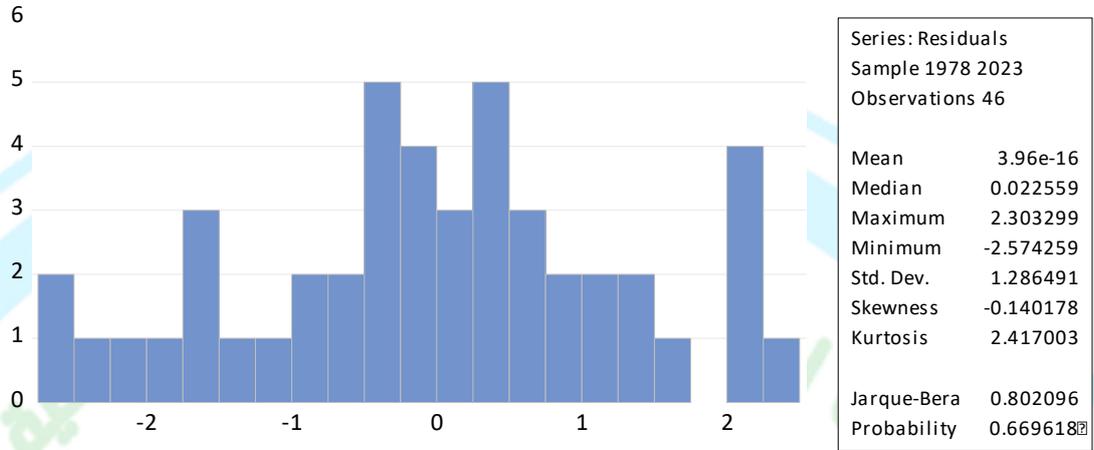
C	-0.182151	٠,٥٤٠٧٩١	٠,٠٦٦٨١٥	-0.215264
	(٠,٢٤٩١٤)	(٣,٠٦٦٦٢)	(٠,٤٩٨٣٧)	(٠,٣٩٧٣٩)
	[-0.73111]	[0.17635]	[0.13407]	[-0.54169]
R-squared	٠,٥٥٨٢٠٢	٠,٤٤٨٤١٥	٠,٢٠٢٠٣٨	٠,١٤٦٦١١
Adj. R-squared	٠,٤٥٠٧٣٨	٠,٣١٤٢٤٥	٠,٠٠٧٩٣٩	-0.060970
Sum sq. resids	١٠٦,٣٨٤٦	١٦١١٧,٧٥	٤٢٥,٦٨١٥	٢٧٠,٦٥٦٩
S.E. equation	١,٦٩٥٦٥٩	٢٠,٨٧١٣٩	٣,٣٩١٨٨٨	٢,٧٠٤٦٣٥
F-statistic	٥,١٩٤٢٩٩	٣,٣٤٢١٥٣	١,٠٤٠٩٠١	٠,٧٠٦٢٨٥
Log likelihood	-85.88758	-203.8720	-118.4734	-107.8317
Akaike AIC	٤,٠٨٠٣٢٣	٩,١٠٠٩٣٨	٥,٤٦٦٩٥٣	٥,٠١٤١١٣
Schwarz SC	٤,٤٧٣٩٧١	٩,٤٩٤٥٨٦	٥,٨٦٠٦٠١	٥,٤٠٧٧٦٢
Mean dependent	-0.202568	٠,٤٠٣٩٩٩	٠,٠٤١٢٥٠	-0.186182
S.D. dependent	٢,٢٨٧٩٦٢	٢٥,٢٠٣٨٦	٣,٤٠٥٤٣٣	٢,٦٢٥٧٧٣
Determinant resid covariance (.dof adj)		٤٢٤٥١,٠٦		
Determinant resid covariance		١٦٣٠٤,٣٧		
Log likelihood		-494.6914		
Akaike information criterion		٢٢,٩٢٣٠٤		
Schwarz criterion		٢٤,٦٥٥٠٩		
Number of coefficients		٤٤		

المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews.12

٨/٣ الاختبارات التشخيصية للنموذج، وهي:

- أ- التوزيع الطبيعي: يبين الشكل البياني رقم (٨) أن النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي، بجانب نتائج اختبار (Jarque-Bera) التي جاءت قيمته الاحتمالية بنسبة (٠,٦٦) أكبر عند مستوى ١٪ ومن ثم يمكن قبول الفرض الذي ينص على «أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً».

شكل رقم (٨) التوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج.



المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews.12.

اختبار ثبات التباين: هناك عدة اختبارات للكشف عن عمليات اختلاف التباين حيث استعان الباحثان باختباري (Breusch-Pagan-Godfrey) لهذه الدراسة، حيث سجل مستوى المعنوية (0.15)) وهي أعلى من مستوى الدلالة ٥% في اختبار ARCH ، بينما هي أعلى عند مستوى ١% في اختبار Breusch-Pagan-Godfrey. وبالتالي فإن فرضية وجود ارتباط تسلسلي في سلسلة البواقي تم رفضها، كما أن القيم المحسوبة لمضاعف لاجرانج (LM) جاءت أقل من القيم الحرجة البالغة قيمتها (1.945343).

جدول رقم (١٣) نتائج اختبار ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.945343	(٢,٣٤)Prob. F	0.1585
Obs*R-squared	4.723365	Prob. Chi-Square (٢)	0.0943

المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews.12.

ومن خلال اختبار عدم التجانس لـ ARCH فقد تبين أن مستوى الاحتمالية هو ٠,١٦، وهو أكبر من ٥٪، مما يعني خلو النموذج من المشكلات الخاصة بالتجانس.

جدول رقم (١٤) نتائج اختبار عدم التجانس Heteroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.034015	(Prob. F(1,43)	0.1610
Obs*R-squared	2.032479	Prob. Chi-Square(1)	0.1540

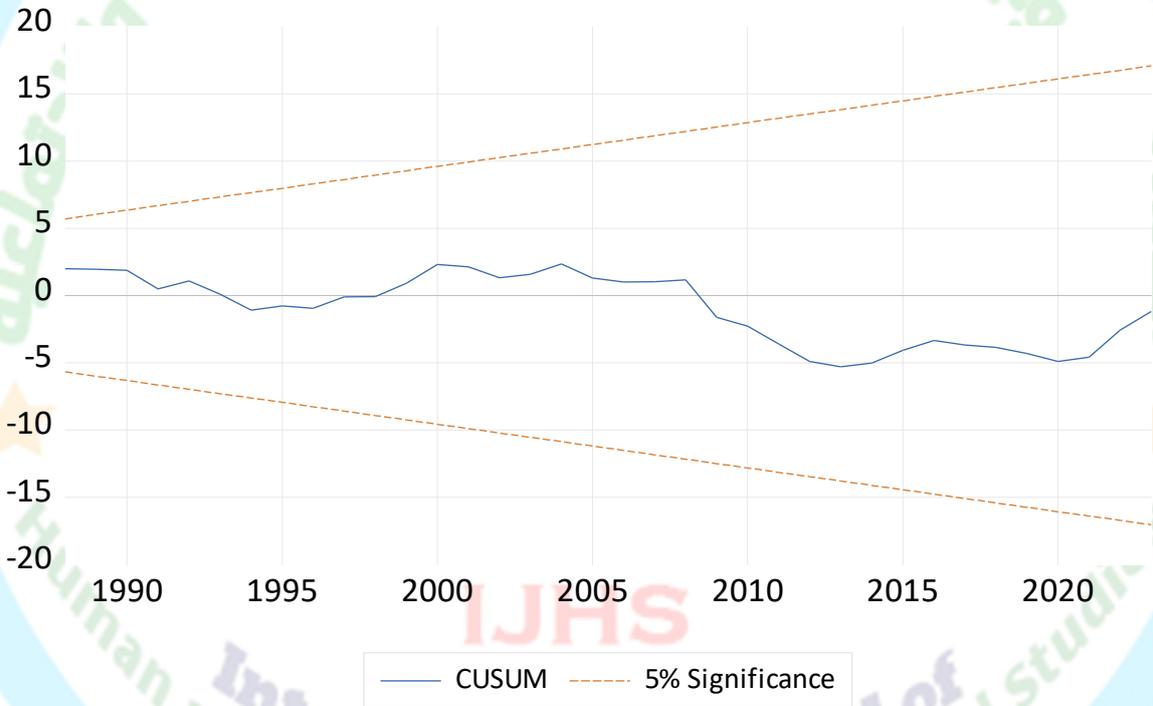
المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews.12.

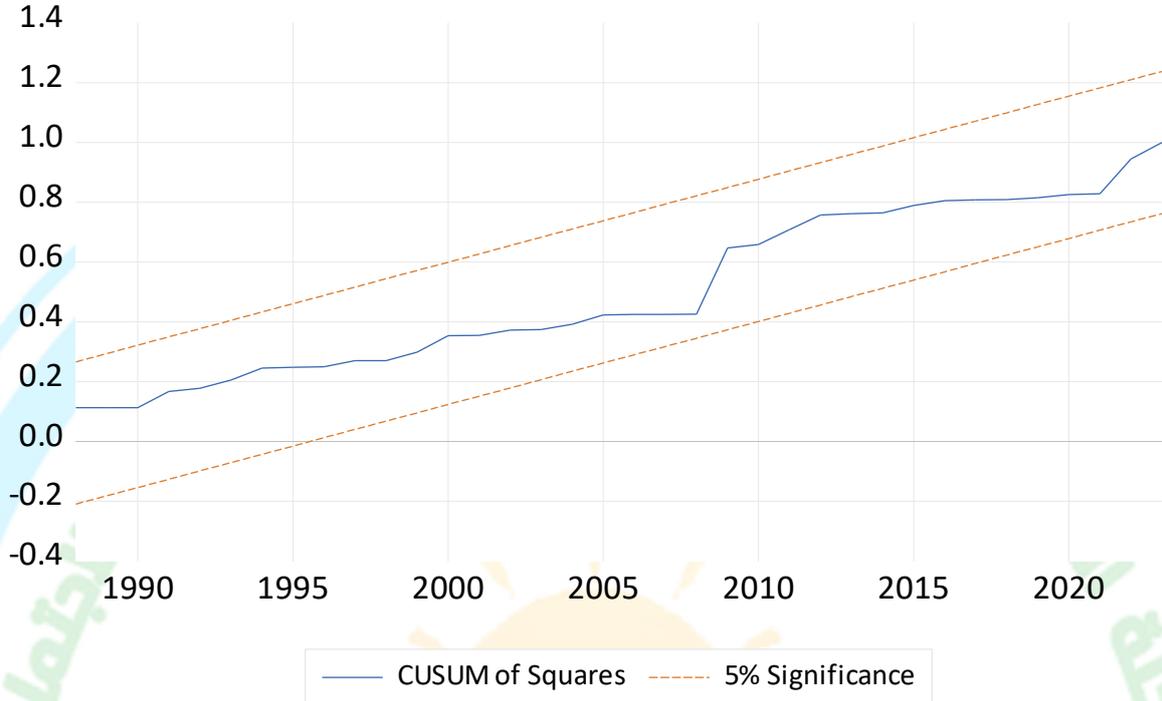
اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: يتضح من خلال الشكل رقم (٩) أن المعاملات المقدرة

للمنموذج المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام النموذج، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارات النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥ %.

شكل رقم (٩) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

cusme and cusme squire





المصدر: نتائج استخدام برنامج EViews.12.

نتائج الدراسة.

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٧٤ - ٢٠٢٣)، وذلك للتحقق من مدى انطباق نموذج النمو المدفوع بالصادرات في مصر. وعبر استخدام منهج التحليل الوصفي والأسلوب القياسي فقد تم التوصل إلى التالي:

- 1) تصاعدت قيمة صادرات المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠ من ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٧٤ إلى ١١٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٣. أي أنها زادت بمقدار يقترب من ٦٠ ضعف خلال فترة الدراسة.

(2) يتسم هيكل الصادرات للمنتجات في مصر بالطابع الأولي نظراً لاعتماده على

مصادر أوليه وضالة المحتوى التكنولوجي المقدم، فتعتمد الصادرات على الوقود

المعدني والزيوت ومنتجات التقطير بنسبة الخمس تقريبا. فيما تبلغ المعدات

الكهربائية والإلكترونية ٦,٣%. و ٥,٨ و ٥,٥ و ٥,٥% لكل من الأسمدة والمعادن/

الحديد والبلاستيك على الترتيب. وتأتي كل من الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات

وقشور الحمضيات والبطيخ بنسبة ٥,٣% و ٤,٤% لكل من اللؤلؤ والأحجار الكريمة

والمعادن والعملات المعدنية.

(3) تعتبر تركيا الدولة الأعلى للصادرات المصرية، بينما تعتبر الصين جهة الاستيراد

الأولى لمصر خلال فترة الدراسة.

(4) اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي عبر استخدام نموذج الانحدار الذاتي

لفترات الإبطاء الموزعة (منهج اختبار الحدود) ARDL و Bound Test، حيث

تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع وهو نمو الناتج المحلي

الإجمالي والمتغيرات المستقلة (المتثلة في معدل نمو صادرات المنتجات من

السلع والخدمات، نسبة صادرات المنتجات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي

الإجمالي، نسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي).

(5) في نطاق التحقق من أثر الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي، يتبين من الإشارة

للمعامل الخاص بمتغير نمو صادرات المنتجات من السلع والخدمات EXPORT_G

أنه يوجد تأثير ايجابي (علاقة طردية)، حيث كان معامل الانحدار قيمته $0,26799$. وهو يتضمن أنه إذا تزايد معدل نمو الصادرات بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار $0,26$ وحدة. وظهرت قيمة احتمالية هذا المتغير بقيمة $(0,06)$ وهي أعلى من 5% ، وذلك يشير لعدم معنوية هذا المتغير.

6) يتبين من الإشارة الموجبة للمعامل الخاص بنسبة صادرات المنتجات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي EXPORT_TO_GDP وهي $(0,070408)$ أنه يوجد تأثير إيجابي (علاقة طردية)، حيث كان معامل الانحدار $0,48$. وهو يتضمن أن نسبة صادرات المنتجات من السلع والخدمات إلى الناتج إذا تزايدت بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار $0,07$ وحدة. وظهرت قيمة احتمالية هذا المتغير بنسبة (0.0397) وهي أقل من 5% ، مما يشير لمعنوية هذا المتغير.

7) يتبين من الإشارة الموجبة للمعامل الخاص بنسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي CAPITAL_FORM أن هناك تأثير ايجابي (علاقة طردية) على معدل النمو الاقتصادي، حيث سجلت قيمة المعلمة $(0,103404)$. أي أن زيادة قيمتها بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيمة $0,1$ وحدة. فيما لم يكن بلغت قيمة احتمالية هذا المتغير $(0,1997)$ وهي أكبر من 5% ، مما يشير إلى عدم معنوية هذا المتغير.

8) أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM لإمكانية تصحيح الأخطاء قصيرة الأجل للعودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، ونظراً لأن حد تصحيح الخطأ معنوي عند مستوى معنوية ٥٪، كما أنه ظهر بإشارة سالبة (حيث بلغت ECT (-٠,٢٤٥٨٢٧))، وبهذا فإن أي صدمة قصيرة الأجل سوف يتم تصحيحها خلال شهرين ونصف تقريباً، مما يؤكد وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل.
قائمة المراجع.

1. التيجاني بن سالم (٢٠١٦). دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مبراح، الجزائر.

2. السقا، محمد إبراهيم. (٢٠٠٩). استخدام العوائد النفطية: حالة الكويت، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد ٣٣، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. مايو.

3. العجمي، أحمد عبد العليم. (٢٠٢٢). تنمية الصادرات المصرية.. الفرص والتحديات.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. رئاسة مجلس الوزراء. القاهرة. تم الاطلاع عليه

بتاريخ ٢٥/٠٦/٢٠٢٤م، متاح على رابط [https://www.idsc.gov.eg/Article/de-](https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6837)

tails/6837

4. قاعدة بيانات trading economics تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٥/٠٦/٢٠٢٤م، متاح

على رابط <https://tradingeconomics.com/egypt/exports-by-cate->

.gory

5. قاعدة بيانات البنك الدولي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٥/٠٦/٢٠٢٤م، متاح على

رابط <https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.TECH>.

. MF.ZS?locations=EG

6. الكواز. أحمد. (٢٠٠٨). التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سلسلة جسر التنمية،

العدد ٧٣، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

7. محمد أحمد الشيخ، رانيا، أحمد مختار، أماني، & حسن مهران، حسني. (٢٠٢٢).

التجارة الخارجية المصرية رؤية تحليلية قياسييه. المجلة العلمية للدراسات التجارية

والبيئية، ١٣ (٢) ، ١٧٥-٢١٠. تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٥/٠٦/٢٠٢٤م، متاح

على رابط [Doi: 10.21608/jces.2022.248664](https://doi.org/10.21608/jces.2022.248664).

8. مهران، حسني حسن. (١٩٩١). تنمية الصادرات الصناعية في جمهورية مصر

العربية: دراسة تحليلية مقارنة. رسالة دكتوراة غير منشورة. كلية التجارة فرع بنها.

جامعة الزقازيق. مصر.

9. Alcorta, Ludovico, and Taffere Tesfachew,(2020). ‘Special Economic

Zones and Export-led Growth: An Industrial Policy Imperative’, in Arke-

be Oqubay, and Justin Yifu Lin (eds), The Oxford Handbook of Industrial

Hubs and Economic Development, Oxford Handbooks (2020; online edn,

Oxford Academic, 6 Aug. 2020), Accessed on 06/25/2024 AD, available at the link <https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780198850434.013.18>,

10. Bahmani-Oskooee, M., & Economidou, C. (2009). Export Led Growth vs. Growth Led Exports: LDCs Experience. The Journal of Developing Areas, 42(2), 179–212. Accessed on 06/25/2024 AD, available at the link. <http://www.jstor.org/stable/40376216>

11. Clement A.U. Ighodaro, Ovenseri-Ogbomo F. O,(2018). The Dynamics of Exports and Economic Growth: Assessing the Evidence from Nigeria, American Economic & Social Review; Vol. 4, No. 1, Published by Centre for Research on Islamic Banking & Finance and Business, USA.

12. Douglas D. Purvis & Robert P. Ford, (1976). “Exports and the Keynesian Model of the Open Economy,” Working Paper 249, Economics Department, Queen’s University.

Emilio J. Medina-Smith, S. (2000). The Export-led Growth Hypothesis Valid for Developing Countries? A Case Study of Costa Rica, Policy United .Issues in International Trade and Commodities Study Series no.7

.Nations Conference on Trade and Development, Geneva

14. Findlay, C. and Watson, A. (1996), Economic growth and trade dependency in China, Chinese Economies Research Centre, Discussion paper 5, University of Adelaide.

15. Gulzar Ali and Zhaohua Li, (2018). Exports-led growth or growth-led exports in the case of China and Pakistan: An empirical investigation from the ARDL and Granger causality approach *Journal The International Trade Journal*, Volume 32, Issue 3.

16. Hamdi, Helmi (2013): Testing Export-led Growth in Tunisia and Morocco: New Evidence using the Toda and Yamamoto procedure. Published in: *Economics Bulletin*, Vol. No. 1, No. Vol. 33 (12 March 2013): pp. 677-686.

17. He, D., & Zhang, W. (2010). How dependent is the Chinese Economy on exports and in what sense has its growth been export-led? *Journal of Asian Economics*, 21, 87-104.

Istaiteyeh, R., Najem, F., & Saqfalhait, N. (2023). Exports- and Im- .18

ports-Led Growth: Evidence from a Time Series Analysis, Case of Jordan. Economies, 11(5), 135. Accessed on 06/25/2024 AD, available at the link. <https://doi.org/10.3390/economies11050135>

Jinjun, X. (1995). the Export-Led-Growth Model and its Application in China. Hitotsubashi Journal of Economics, 36(2), 189–206. Accessed on 06/25/2024 AD, available at the link. <http://www.jstor.org/stable/43295992>

Export-led Growth: A Survey of the Empirical Literature and Some Noncausality Results Part 1, Econometrics Working Paper EWP0001, ISSN 1485-6441, University of Victoria, January

Khashaba, Nagwa A. and Mahboub, Abd ElHamid and Latham, William R. and AboElsoud, Mostafa E.,(2010). Is the Export-Led-Growth Hypothesis, Valid for Egypt? A Time Series Approach (October 1, 2010), L'Egypte Contemporaine Journal, pp. 5-25, Accessed on 06/25/2024 AD, available at the link: <https://ssrn.com/abstract=2002792>

László Kónya,(2006). Exports and growth: Granger causality analysis on OECD countries with a panel data approach, Economic Modelling

.Volume 23, Issue 6, December,PP 978-992

Maciej J Grodzicki, Michał Mozdzeń.(2024). Distributive cycles in .23
the export-led growth model: On the macroeconomics of a pro-labor shift
in Central and Eastern Europe, Socio-Economic Review, mwae067, Ac-
cessed on 06/25/2024 AD, available at the link. <https://doi.org/10.1093/ser/mwae067>

Mpho Bosupeng,(2017). The Export-Led Growth Hypothesis: New .24
Evidence and Implications, Munich Personal RePEc Archive (MPRA),
.MPRA Paper No. 77917

Narayan, P.K., Narayan, S., Chand Prasad, B. and Prasad, A. .25
(2007), “Export-led growth hypothesis: evidence from Papua New
Guinea and Fiji”, Journal of Economic Studies, Vol. 34 No. 4, pp. 341-
351. Accessed on 06/25/2024 AD, available at the link. <https://doi.org/10.1108/01443580710826380>

Odhiambo, N.M. (2022), “Is export-led growth hypothesis still valid .26
for sub-Saharan African countries? New evidence from panel data anal-
ysis”, European Journal of Management and Business Economics, Vol.
31 No. 1, pp. 77-93. Accessed on 06/25/2024 AD, available at the link

.<https://doi.org/10.1108/EJMBE-06-2020-0156>

Polak, J. J. (1947). The Foreign Trade Multiplier. The American Economic Review, 37(5), 889–897. Accessed on 06/25/2024 AD, available at the link www.jstor.org/stable/1812859

Sannasse, R. V., Seetana, B., & Jugessur, J. (2014). Export-led Growth Hypothesis: A Meta-analysis. The Journal of Developing Areas, 48(1), 361–385. Accessed on 06/25/2024 AD, available at the link <http://www.jstor.org/stable/23612185>

Sawyer, M. (1996). Kalecki on the Trade Cycle and Economic Growth. In: King, J.E. (eds) An Alternative Macroeconomic Theory: The Kaleckian Model and Post-Keynesian Economics. Recent Economic Thought Series, vol 49. Springer, Dordrecht . Accessed on 06/25/2024 .ic Thought Series, vol 49. Springer, Dordrecht .
. https://doi.org/10.1007/978-94-009-1810-8_6 AD, available at the link

Sheridan, B. J. (2014). Manufacturing exports and growth: when is a developing country ready for transition from primary exports to manufacturing exports? *Journal of Macroeconomics*, 42, 1-13

Song, H. (2012), 'New Challenges to the Export Oriented Growth Model', in Zhang, Y., F. Kimura and S. Oum (eds.), Moving Toward a

New Development Model for East Asia the Role of Domestic Policy and Regional Cooperation. Eria Research Project Report, Jakarta: Eria. pp.27-54

Tang, C. F., Lai, Y. W., & Uzturk, I. (2015). How stable is the export-led growth hypothesis? evidence from Asia's Four Little Dragons. *Economic Modelling*, 44, 229-235

Thomas I. Palley.(2011). The Rise and Fall of Export-led Growth*, *The Levy Economics Institute, Working Paper No. 675, July*

World Bank. (1993). *the East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, Oxford: Oxford University Press

Yang, Y,(2011). The Relationship between China's Export-led Growth and Its Double Transition of Demographic Change and Industrialization the Earth Institute at Columbia University and the Massachusetts Institute of Technology, Asian Economic Papers. Volume 10, No. 2, 2024 AD, available at the link https://www.mitpressjournals.org/doi/abs/10.1162/ASEP_a_00078?journal-code=asep

ملحق الدراسة جدول رقم (١) بيانات الدراسة.

السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	صادرات المنتجات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) مليار دولار	صادرات المنتجات (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو صادرات المنتجات %	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)	صادرات المنتجات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	واردات المنتجات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
1974	1.558939	2.23E+09	20.36741	4.69684	18.88831	1.88E+09	2.89E+09
1975	8.939147	2.75E+09	18.16794	23.29959	25.94505	2.11E+09	4.13E+09
1976	13.27969	3.09E+09	17.16732	12.38461	21.62843	2.29E+09	3.72E+09
1977	9.003044	4.35E+09	21.58613	40.64605	23.99177	3.11E+09	4.52E+09
1978	8.628768	4.47E+09	19.90317	2.677341	28.60038	2.95E+09	5.03E+09
1979	4.54769	5.11E+09	26.49274	14.35419	32.18702	4.77E+09	7.74E+09
1980	10.01133	5.98E+09	30.51464	17.01232	27.5	6.61E+09	9.29E+09
1981	7.348554	7.75E+09	30.96144	29.69853	32.09875	6.85E+09	9.63E+09
1982	9.907171	6.94E+09	26.33327	-10.4124	28.94995	7.28E+09	1.05E+10
1983	5.094407	7.46E+09	22.93233	7.467785	30.82707	7.1E+09	1.06E+10
1984	9.745763	7.9E+09	20.56962	5.806452	30.37975	6.99E+09	1.09E+10
1985	5.791506	7.98E+09	18.23056	1.100535	29.75871	7.12E+09	1.09E+10
1986	4.744526	8.13E+09	13.8322	1.853486	29.47846	5.71E+09	9.17E+09
1987	3.832753	7.55E+09	12.62136	-7.16349	26.01942	5.11E+09	9.19E+09
1988	5.46132	8.39E+09	17.37013	11.17974	33.11688	6.08E+09	1.23E+10
1989	4.920869	9.79E+09	17.79221	16.66667	31.68831	7.07E+09	1.29E+10
1990	5.667029	1.05E+10	20.35491	7.142857	28.91441	8.75E+09	1.4E+10
1991	1.125405	1.08E+10	27.46667	3.333333	23.73333	1.03E+10	1.32E+10
1992	4.472859	1.22E+10	28.39684	12.90323	19.48239	1.19E+10	1.29E+10
1993	2.900791	1.24E+10	25.83763	1.249336	19.84536	1.2E+10	1.4E+10
1994	3.973172	1.25E+10	22.57143	0.522399	20.62857	1.17E+10	1.46E+10
1995	4.642459	1.39E+10	22.54902	11.29064	20.14706	1.36E+10	1.67E+10
1996	4.988731	1.41E+10	20.74978	1.780303	18.13426	1.4E+10	1.77E+10
1997	5.492355	1.4E+10	18.84167	-0.94699	17.56299	1.48E+10	1.95E+10
1998	5.575497	1.36E+10	16.21434	-2.65306	21.50313	1.38E+10	2.18E+10
1999	6.053439	1.49E+10	15.05202	9.161426	21.61899	1.37E+10	2.11E+10

2000	6.370004	1.59E+10	16.20112	7.028999	19.55307	1.62E+10	2.28E+10
2001	3.535252	1.64E+10	17.47979	3.290676	18.26038	1.69E+10	2.16E+10
2002	2.390204	1.72E+10	18.31618	4.973599	17.99947	1.56E+10	1.93E+10
2003	3.193455	1.96E+10	21.79641	13.83285	16.88623	1.75E+10	1.96E+10
2004	4.092072	2.46E+10	28.22996	25.31646	16.93798	2.22E+10	2.33E+10
2005	4.471744	2.96E+10	30.34355	20.20202	17.97586	2.72E+10	2.92E+10
2006	6.843838	3.58E+10	29.94981	21.2605	18.73078	3.22E+10	3.39E+10
2007	7.087827	4.42E+10	30.24973	23.28482	20.85124	3.95E+10	4.54E+10
2008	7.156284	5.69E+10	33.04299	28.76165	22.38973	5.38E+10	6.29E+10
2009	4.6736	4.86E+10	24.95682	-14.5122	19.19017	4.72E+10	5.98E+10
2010	5.147235	4.72E+10	21.34925	-2.98387	19.50108	4.68E+10	5.82E+10
2011	1.764572	4.78E+10	20.56743	1.246883	17.10306	4.85E+10	5.83E+10
2012	2.2262	4.67E+10	16.39697	-2.29885	16.02675	4.58E+10	6.79E+10
2013	2.185466	4.88E+10	17.01785	4.515659	14.212	4.91E+10	6.74E+10
2014	2.915912	4.34E+10	14.24413	-10.9408	13.64319	4.35E+10	6.93E+10
2015	4.372019	4.34E+10	13.18385	-0.03912	14.28864	4.34E+10	7.13E+10
2016	4.346643	3.69E+10	10.34546	-15.0294	15.04023	3.44E+10	6.62E+10
2017	4.181221	6.86E+10	15.01409	86.0433	17.14489	3.73E+10	6.91E+10
2018	5.331109	9.03E+10	17.98466	31.59045	18.70901	4.72E+10	7.33E+10
2019	5.552093	8.79E+10	16.64403	-2.68586	20.05361	5.3E+10	7.8E+10
2020	3.550165	6.71E+10	12.47278	-23.6591	15.99486	4.79E+10	7.54E+10
2021	3.290646	5.78E+10	10.56115	-13.8464	15.17162	4.49E+10	8.19E+10
2022	6.587846	9.1E+10	15.08703	57.34372	17.01881	7.19E+10	1.04E+11
2023	3.759005	1.2E+11	19.10609	31.37255	12.87788	7.56E+10	8.45E+10

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

(IJHS)

IJHS

International Journal of
Human and Social Sciences Research and Studies

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020